الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمــة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

شعبة علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور المالية الإسلامية في تحقيق الشمول المالي

– دراسة حالة –

بنك السلام الجزائر– (2013–2019)

إعداد الطلبة :

✓مرغني محمد السعيد
✓صوالح عليلة أيوب
✓غزالي بدر الدين

الأستـــاذ المشرف :

– أ.د. قدوري طارق

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الجامعة	الرتبة	الصفة
أ.د.أسماء عدائكة	جامعة الشهيد حمه لخضر –الوادي	أستاذ محاضر أ	رئيسا
أ.د. طارق قدوري	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
د.عادل زقرير	جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي	أستاذ محاضر أ	ممتحنا

السنة الجامعية: 2022 /2023

بسم الله الرحمن الرحيم

الإهداء

الحمد لله كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه والصلاة والسلام على خير المرسلين وحاتم النبيين

أهدي ثمرة عملي المتواضع: إلى التي إذا تكتبه الأقلام تجف ولا تعطيها حقها ، وإذا تكلم اللسان عبر ولا يعطيها حقها إلى الغالية أمي الحنون .

إلى مثلي الأعلى، إلي من علمني كيف تكون الحياة ، والذي لم يبخل علي بشيء ، أبي العزيز رحمة الله عليه.

إلي التي شجعتني وصبرته طوال هذه الأعوام، وشاركتني طريق النجـــــاح وكانت وراء كل خطوة أخطوها في طريق العلم "زوجتي الحبيبة" .

إلى أبنائي .

إلي جميع أخوتي وأخواتي الذين ساعدوني ووقفو بجانبي.

إلى كل أصدقائي وزملائي في العمل الذين أجد فيهم روح الصدق والبقاء والإخلاص

إلى الذين سهروا وتعبوا على تعليمنا وأوصلونا إلي طريق العلم والمعرفة .

إلى كل المعلمين والأساتدة الجامعيين وكل من ساعدني ولو بكلمة تشجيع والى من قاسمته معهم ثمرة هذا الجهد سعيد وبدر الدين .

أيوب

الإهـداء

اللهم اجعلني شكورا و اجعلني صبورا و اجعلني في عيني صغيرا و في أعين الناس كبيرا.

إلى أعظم امرأة بين نساء الكون أمي الغالية التي حملتني وهنا على وهن جنينا، وعلمتني صغيرا ورافقتني بدعائها كبيرا.

إلى الفاضل الشامخ المكارم والراسخ الفضائل الحريص علي رؤوف بي رحيم، سندي المتين وأنيسي المعين أبي الغالي .

إلى دفئ البيت وسعادته إخوتي.

وإلى التي كانت وراء كل خطوة أخطوها في طريق العلم "زوجتي الحبيبة" .

إلى أبنائي "أنس ، أصيل ، غزلان"

والى كل الأقارب والى كل من أنار لي الطريق في سبيل التحصيل ولو بقليل من المعرفة أساتذتي الكرام.

إلى رفقاء الحرية الذين كانوا بمثابة إخوة وزملائي وأصدقائي الأعزاء " محمد السعيد سيدي علي ، فاروق، خالد، أسامة.

والى الصديقين اللذين تقاسم معهما الحلوة والمرة في انجاز هذا العمل.

"محمد السعيد وأيوب".

إلى كل هؤلاء وبإسم معاني الحب والوفاء أهدي هذا العمل.

بدر الدين

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

قال تعالي : " أقرإ وربك الأكرم الذي علم بالقلم علم الإنسان ما لم يعلم "

لكل بداية نهاية ونهاية جهدي أهديه إلى :

إلى من علمني معنى الرجولة وساهم في تربيتي ، كرس حياته من أجلي ومن أجل إخوتي .

سعى جامدا من أجل أن الحون في أعلى وأفضل المراتب

إلى الذي لم يدخر جهدا ولا مالا وانتظر هذا اليوم ، ذاك هو أبي إلي الحبيب " العيد " رحمة الله عليه..

إلى من الجفن سكناه والقلب أبدا لن أنساء إلى مدرسة الحب والحنان ، إلى أمي .

إلى من يشاركني درب الحياة زوجتي، وأبنائي "معز ، أكرم ، امجد"

إلى كل العائلة صغيرا و كبيرا إخوتي وأخواتي.

والى كل الأصدقاء أخص بالذكر علي . عصام، الصادق ، الطاهر ، أسامة

والي زملائي في هذا العمل، أيوب ، وبدر الدين

وكل طلبة المالية دفعة 2022 / 2023

والى كل هؤلاء أهدي هذا الجهد المتواضع أخوة ومحبة واعترافا بالجميل ، والي كل من نساهم قلمي لكن لم ينساهم قلبي.

محمد السعيد

شكر وعرفان

الحمد لله الذي تتم بحمده الصالحات، وأصلي وأسلم على أفضل خلق الله رسولنا وحبيبنا وشفيعنا محمد .

أشكر الله مولاي وخالقي الذي من علي بإتمام هذا العمل المتواضع وإيمانا بفضل الاعتراف بالجميل .

ونتقدم بالشكر للمشرف الفاضل " الدكتور قدوري طارق " حفظه الله على قبوله الإشراف على هذا البحث.

ملخص الدراسة:

تطرقنا في هذه الدراسة إلى دور المالية الاسلامية في تعزيز الشمول المالي وخاصة في جانبها التمويلي، مع دراسة لحالة مجموعة السلام المصرفية أنموذجا. وكان من الضروري التطرف للمفاهيم الأساسية حول المصارف الإسلامية والتي تعتبر أولى الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي، إضافة لدورها الهام في توفير مختلف الخدمات المالية التي يحتاجها ويطلبها الأفراد، هذا الأمر الذي عزز من دورها وأهميتها في المجتمع.

وتوصلنا من خلال دراستنا لمجموعة السلام المصرفية وجدنا أنها تتميز بدرجة عالية من الإفصاح المالي والشفافية، حيث أن المصرف مستمر في إشراك عملاءه بالتقارير الشهرية والسنوية والموسمية الخاصة بالمصرف، دليل على حرصه في الإبقاء وزيادة تعامليه إضافة أن نشاط المصرف وتعزيزه للشمول الاقتصادي والاجتهاد الدائم والمستمر منه في تطوير آليات وطرق جديدة لدعم الخدمات المالية.

ومن خلال دراستنا للموضوع تم التوصل إلى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ البنوك الإسلامية تعتبر من المصارف الناشطة على مستوى الجهاز المصرفي ذلك كون نشاطها يختلف عن نشاطات البنوك الأخرى، فجل معاملاتها معاملات خالية من المعاملات الربوية.
- ✓ البنك الإسلامي من المؤسسات المالية التي يعتبرها المجتمع مشروع اجتماعي يهدف الى الرقي فهو يسعى لتنمية موارده وقدراته بشكل يعظم من المردود الاقتصادي والعائد الاجتماعي في الوقت ذاته.
- ✓ أصبح هناك تركيز كبير على الشمول خاصة في الدول العالم المتخلف ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.
- ✓ تستطيع السلطات العمومية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعزيز مستويات الشمول المالي .

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي– البنك – المالية الإسلامية.

ملخص الدراسة باللغة الأجنبية:

In this study, we touched on the role of Islamic finance in promoting financial inclusion, especially in its financing aspect, with a study of the case of the Salam Banking Group as a model. It was necessary to radicalize the basic concepts about Islamic banks, which are considered the first pillars on which financial inclusion is based, in addition to their important role in providing various financial services that individuals need and demand, which strengthened their role and importance in society.

Through our study of the Al-Salam Banking Group, we found that it is characterized by a high degree of financial disclosure and transparency, as the bank continues to engage its customers with the bank's monthly, annual and seasonal reports, evidence of its keenness to maintain and increase its dealings, in addition to the bank's activity and its promotion of economic inclusion and its constant and continuous diligence in Develop new mechanisms and methods to support financial services.

Through our study of the subject, a number of results were reached, the most important of which are as follows:

 Islamic banks are considered among the active banks at the level of the banking system, because their activity differs from the activities of other banks, so most of their transactions are transactions free from usurious transactions.

 The Islamic Bank is one of the financial institutions that the community considers as a social project that aims at advancement, as it seeks to develop its resources and capabilities in a way that maximizes the economic return and the social return at the same time.

 There has been a great focus on inclusion, especially in the countries of the underdeveloped world, and we can notice this interest by including the term financial inclusion in most of the periodic reports of international financial institutions.

 Public authorities can achieve many economic, social and political goals to enhance levels of financial inclusion.

Keywords: financial inclusion - bank - Islamic finance.

قائمة المحتويات

الإهداء I
شكر وعرفان IV
فهرس المحتويات V
مقدمة ..... أ
الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة 4
المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية 6
المطلب الأول : مفهوم المالية الإسلامية 6
المطلب الثاني: ظهور المالية الإسلامية 7
الفرع الأول: جذور المالية الإسلامية 7
الفرع الثاني : المالية الإسلامية في العصر الحديث 8
المطلب الثالث : قواعد المالية الإسلامية 9
المطلب الرابع : المنتجات المالية الإسلامية 11
الفرع الأول: مفهوم المنتجات المالية الإسلامية 11
الفرع الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية 12
الفرع الثالث: المنتجات المالية الإسلامية 13
المبحث الثاني: ماهية الشمول المالي 16
المطلب الأول: ظهور ونشأة الشمول المالي 16
الفرع الأول: ظهور الشمول المالي 16
الفرع الثاني: نشأة الشمول المالي 16
المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وأهميته 18
الفرع الأول: تعريف الشمول المالي 18
الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي 20

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي 21
المطلب الرابع: معوقات الشمول المالي 23
المبحث الثالث: علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي 25
المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي 25
المطلب الثاني: مبادرات البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي 26
المطلب الثالث: أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي 30
الفصل الثاني: الإطار التطبيقي للدراسة..... **32**
المبحث الأول : أساسيات حول مصرف السلام–الجزائر –.....35
المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري.....35
المطلب الثاني: منتجات مصرف السلام.....39
المطلب الثالث: صيغ تمويل مصرف السلام.....40
المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام.....45
المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف.....47
المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع.....47
المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض يسعى مصرف السلام الجزائري كغيره من.....52
المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام – الجزائر – لتعزيز الشمول المالي 65
الخاتمة.....71

قائمة الجداول

الجدول رقم 2- 1 : تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019 45

الجدول رقم 2-3: تطور صافي الايرادات لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019 46

الجدول رقم 2-4: تطور النتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019..... 46

الجدول رقم2- 05 : تطور حسابات الإيداع بمصرف السلام 2013-2019..... 49

الجدول رقم2- 06 : التمويلات الممنوحة للشركات..... 53

الجدول رقم2- 07 : التمويلات الممنوحة للأفراد. 54

الجدول رقم2- 08 : تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019) 55

الجدول رقم :2-09 معدلات النمو حسابات تمويل مصرف السلام 2013-2019..... 56

قائمة الأشكال

الشكل رقم 01 : تمثيل إجمالي تمويلات الحسابات 57

الشكل رقم 02 : تمثيل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة..... 57

الشكل رقم 03: الاصول المنقولة لمؤسسة خاصة. 57

الشكل رقم 04: التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العمومية. 59

قائمة الملاحق

رقم الملحق	الصفحة
الملحق رقم 01	81
الملحق رقم 02	82
الملحق رقم 03	83
الملحق رقم 04	84
الملحق رقم 05	85
الملحق رقم 06	86

مقدمـة

مقدمة

رغم التطور في قطاع الخدمات المالية نتيجة التطورات التكنولوجيا إلا أنه لا يزال هنالك الكثير مستبعدين من الخدمات المالية الرسمية ، هذا ما تطلب إلى تكاتف المجتمع الدولي للسعي نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق إشراك كل شرائح المجتمع خاصة الفقيرة والمهمشة في منظومة الاقتصاد والنظام المالي ذلك من خلال إتاحة الفرصة لهم للحصول على جميع الخدمات المالية التي تلبي احتياجاتهم بكل عدالة وشفافية عبر قنوات تتسم بالمسؤولية والاستدامة تجسيدا للشمول المالي الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بالنمو الاقتصادي ومن ثم تحقيق الشمول المالي .

وقد أصبح الشمول المالي يمثل أولوية بالنسبة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية، ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم. كذلك تعهدت مجموعة العشرين بتعزيز الشمول المالي في جميع أنحاء العالم، وأعادت تأكيد التزامها بتنفيذ الشمول المالي الرقمي. ويهدف الشمول المالي إلى ضمان حصول جميع فئات المجتمع سواء الأفراد والأسر أو المؤسسات. بصرف النظر عن مستوى الدخل على الخدمات المالية التي تحتاجها لتحسين حياتها.

فالفقراء في العالم يعيشون ويعملون حاليًا في نطاق ما يعرف بالاقتصاد غير الرسمي، فهم لا يمتلكون حساب ادخار أو بطاقة خصم أو ائتمان، لكنهم يعتمدون على الطرق غير الرسمية لإدارة الأموال. ولذلك يعد فتح حساب المعاملات الخطوة الأولى في سبيل تحقيق الشمول المالي الأوسع، لأنه يسمح للناس بحفظ أموالهم، وإرسال واستقبال المدفوعات، كما يمكن أن يكون مدخلا للخدمات المالية الأخرى، ولا سيما الرقمي منها. وبين الأدوات التي لها دور مهم في تعزيز الشمول المالي الصيرفة الإسلامية، ويبرز ذلك من خلال محاولتها لتطوير خدماتها وإيجاد نماذج إسلامية مستدامة وتكوين نظام مالي شامل يرمي إلى احتواء الفئات التي تقصي أنفسها من الخدمات المالية الرسمية لأسباب دينية وثقافية.

ونظرا لأهمية الشمول المالي قامت معظم دول العالم المتقدم والنامي بوضع استراتيجيات فعالة لنشر وتعزيز الشمول المالي ومنها الجزائر حيث قامت ببذل جهود لتحقيق الشمول المالي وتعزيزه.

أولا: اشكالية الدراسة:

وانطلاقا مما سبق نطرح الإشكالية التالية:

-ما هو دور المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

وتتفرع عدة أسئلة فرعية منها:

- ما هي عناصر المالية الإسلامية ؟
- ما هو مفهوم الشمول المالي ؟
- ما هو واقع الشمول المالي في مصرف السلام في الجزائر؟
- فيما يكمن دور بنك السلام في تعزيز الشمول المالي في الجزائر؟

ثانيا: فرضيات الدراسة:

من أجل الإجابة عن التساؤلات المطروحة ومعالجة موضوع دراستنا قمنا بوضع الفرضيات التالية:

- يُسهم الشمول المالي في تحقيقه للاستقرار الاقتصادي والمالي ومنه التنمية الاقتصادية.
- يعد الشمول المالي من المواضيع التي تعطيها المصارف الإسلامية أهمية في إطار أهدافها.
- تحاول المصارف الإسلامية وخاصة مصرف السلام احتواء أكبر عدد ممكن من الأشخاص في دائرة الخدمات المالية الرسمية عن طريق تطويرها الدائم لمنتجاتها المالية.

ثالثا: أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعريف بمفهوم الشمول المالي وما مدى أهميته الاجتماعية والاقتصادية.
- ابراز دور المالية الاسلامية في تحقيق التنمية المتوازنة والشاملة لفئات المجتمع.
- التأكيد على دور المنتجات الصيرفة الاسلامية في تحقيق الشمول المالي في الجزائر.
- اقتراح بعض الحلول والرؤى التمويلية في إطار الصيرفة الاسلامية لتحقيق الشمول المالي .

رابعا : أهمية الدراسة:

- حداثة الموضوع، وأهميته في رسم السياسات الاقتصادية لدول.
- الاطلاع على مفهوم الشمول المالي والتعريف به.

- الاطلاع على السياسات التمويلية الحاضرة والمستقبلية للمصارف الاسلامية في الجزائر ومدى انسجامها مع تحقيق الشمول المالي ة

- رسم رؤى استشرافية لخطط تمويلية موافقة لمنتجات الصيرفة الإسلامية المخلفة لفئات المجتمع لتحيق هدف الشمول المالي .

خامسا: منهج الدراسة:

تم استخدام المنهج الوصفي في بعض أجزائه المتعلقة بتقديم مفاهيم نظرية حول الشمول المالي والصيرفة الإسلامية، بالإضافة إلى استخدام المنهج التحليلي من أجل تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وكذا دراسة حالة عينة من البنوك الإسلامية في الجزء التطبيقي، من خلال تحليل البيانات المتحصل عليها والمراد منها معرفة مدى تعزيز المصارف الإسلامية للشمول المالي.

سادسا: أسباب اختيار الموضوع:

- ✓ تماشي الموضوع مع التخصص، الأمر الذي دفعنا للبحث في هذا الموضوع لما له من صلة متينة بتخصصنا.
- ✓ أهمية القطاع المصرفي في تعزيز الخطط التنموية في المجتمع.
- ✓ الرغبة الذاتية لتناول موضوع خاص بالمصارف الإسلامية.
- ✓ حداثة الموضوع وعدم التطرق اليه سابقا.

سابعا: صعوبات الدراسة

- نقض المراجع في الموضوع حيث أن الموضوع يعتبر جديد نوعا ما بالنسبة لتخصصنا .

ثامنا: هيكل الدراسة

قسمنا هذا البحث إلى فصلين الفصل الأول: الأدبيات النظرية للدراسة والذي تطرقنا فيه إلى المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية ثم المبحث الثاني: ماهية الشمول المالي وفي المبحث الثالث ذكرنا علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي ثم الفصل الثاني والذي كان بعنوان الإطار التطبيقي للدراسة تطرقنا فيه إلى المبحث الأول : أساسيات حول مصرف السلام–الجزائر – ثم المبحث الثاني تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف.

الفصل الأول

الأدبيات النظرية للدراسة

تمهيد

تشير المالية الإسلامية إلى نظام مالي يستند إلى مبادئ الشريعة الإسلامية وتهدف إلى توفير حلول مالية واستثمارية متوافقة مع تعاليم الإسلام. تتميز المالية الإسلامية بالالتزام بمجموعة من المبادئ الأساسية، مثل عدم الربا، وعدم المخاطرة المفرطة، وعدم القمار، وعدم التعامل في أنشطة محظورة وغيرها من القواعد الشرعية.ومن اهداف المالية الإسلامية هي تعزيز الشمول المالي والاقتصادي.

ونقصد بالشمولية المالية أن يتمكن جميع الفردان والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية والفرص الاقتصادية بشكل عادل وعادل. وتعتبر المالية الإسلامية أداة فعالة لتحقيق الشمول المالي والاقتصادي، نظرًا لأنها توفر حلاً ماليًا يلبي احتياجات الفردان والمجتمعات ذات الدخل المحدود والفئات المهمشة.

ومن خلال المنتجات والخدمات المالية الإسلامية مثل التمويل بالمشاركة، والتمويل الإسلامي، والتأمين الإسلامي، يتمكن الأفراد والمجتمعات من الوصول إلى التمويل والاستثمار والتأمين بطرق متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية. وبالتالي، يساهم النظام المالي الإسلامي في تعزيز الشمول المالي من خلال توفير فرص مالية للأفراد والمجتمعات التي قد تكون منعزلة عن النظام المالي التقليدي وفي هذا الفصل سنتطرق إلى ماهية المالية الإسلامية في المبحث الأول ثم إلى ماهية الشمول المالي في المبحث الثاني.

المبحث الأول: ماهية المالية الإسلامية

لقد برزت المالية الإسلامية اليوم كأحد الأدوات الفعالة في المشاريع التنموية على المستوى العالمي، وإن معظم الأسواق المالية العالمية اكتشفت فاعلية هذه المنظومة المالية الجديدة واعتبرتها جزء من المنظومة المالية العالمية، ونتيجة لهذا النجاح الذي حققته المالية الإسلامية على المستوى العالمي فإن هناك إمكانية كبيرة للاستفادة منها في تذليل بعض العقبات والتحديات التي تواجه الدول خاصة مكافحة الفقر وزيادة مستوى الرفاهية.

المطلب الأول: مفهوم المالية الإسلامية

يعتبر مصطلح المالية الإسلامية حديثا نسبيا، إذ ظهر في منتصف الثمانينات من القرن العشرين، وأهم ما يميز هذا النظام أنه نظام مالي خالي من التعامل بالفائدة.

عرفه **محمد بوحديدة** على أنه : "نظام قائم أساسا على عدم تداول الآليات التي يرتكز عليها النظام المالي التقليدي القائم على استعمال الفائدة أخذا وعطاء". [1]

وعلى الرغم من المقاربات التي تمت حول مفهوم النظام المالي الإسلامي لدى الباحثين المعاصرين، والتطرق لبعض جوانبه أو تطبيقاته، إلا أن الباحث لم يجد تعريفا محدداً للنظام المالي الإسلامي، بل وجد بأن بعض الباحثين يتعرضون للمالية العامة للدولة الإسلامية، ويطلقون على ذلك مصطلح النظام المالي في الإسلام. كما أن بعضهم يشيرون إلى كل من النظام الاقتصادي الإسلامي، والنظام المالي الإسلامي، والنظام المصرفي الإسلامي بشكل مترادف، أو يقصدون به النظام المصرفي تحديدا.

إلا أن الباحث يرى وجوب الفصل النظري بين هذه الأنظمة وتحديد ترتيب كل منها بالنسبة لغيره؛ فالنظام الاقتصادي هو النظام الكلي الذي ينبثق عنه النظام المالي، ويكون النظام المصرفي بدوره نظاما فرعيا من النظام المالي. وبما أنه لا يوجد تعريف محدد مسبقاً

[1] Zamir Iqbal, Islamic Financial Systems, [On Line], Available On https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd/1997/06/pdf/iqbal.pdf June تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/03/21 ، على الساعة : 10:00.

للنظام المالي الإسلامي، فقد طور الباحث تعريفاً يستفيد من العناصر الأساسية في تعريف النظام المالي التقليدي، ويبقي على الخصوصية الإسلامية لهذا النظام، وبذلك فإن النظام المالي الإسلامي هو:

لمجموعة من المؤسسات والقوانين والأنظمة والتقنيات التي يتم من خلالها خلق وتبادل الأصول المالية، ويتم من خلالها إنتاج وتوزيع الخدمات المالية. وتخصيص الأموال بناء على العائد المتوقع للاستثمار، وذلك على ضوء أحكام الشريعة الإسلامية، بهدف تحقيق التشغيل الأمثل للموارد الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية للمجتمع". [1]

المطلب الثاني: ظهور المالية الإسلامية

الفرع الأول: المالية الإسلامية في العصر الاولى.

لقد عرف المسلمون كثيرا من المعاملات المالية وطبقوها فيما بينهم، أو مع غيرهم، حيث كانوا يمارسون بعض الأعمال المصرفية المنفردة من خلال تعاطيهم للتجارة مثل صرف العملة وتحويلها إضافة إلى بعض النشاطات الائتمانية، كما عرف التعامل المالي والاستثماري من مختلفة كالمضاربة والمشاركة، والسلم، خلال مساقاة، والمزارعة.

وفي عهد الخليفة الأموي عبد الملك بن مروان تم إصدار الدينار الإسلامي بعد أن كان المسلمون يتعاملون بعملة الروم البيزنطيين، وتم حصر صك العملة وإصدار النقود بالدولة الإسلامية. [2]

كذلك تصدى الصحابة والتابعون والفقهاء للقضايا المالية في باب فقه المعاملات، بحيث نالت حظاً وافراً من أبحاثهم ودراساتهم، وعلى الرغم من الشواهد التي مر ذكرها، إلا أن التساؤل يدور حول عدم وجود مؤسسات مالية مستقلة تطبق النظام الإسلامي بحيث تلعب دوراً تمويلياً أكثر تقدماً يفضي إلى تحولات جذرية في اقتصاديات المجتمعات الإسلامية.

يتفق الباحث مع ما يذهب إليه " مختار خطاب من صعوبة الإجابة على هذا السؤال، بسبب نقص المعلومات عن التاريخ الاقتصادي الإسلامي للمجتمعات الإسلامية، وعدم خضوع المعروف منها للتحليل العلمي الدقيق. إلا أن هذا لا يمنع من تقديم بعض العناصر التي تساهم في الإجابة – ولو جزئيا على هذا السؤال، منها:

[1] شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان، 2001، ص 104.

[2] البعلي عبد الحميد، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الملتقى الإسلامي بعنوان تحديات العولمة للمصارف الإسلامية، تنظيم الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2001، ص 83.

1 – الطبيعة الفقهية للعقود: حيث كانت عقود الشركات في الفقه الإسلامي منظمة لتحكم علاقات مباشرة بين الشركاء في هذه الشركات، وكانت أغلب المذاهب لا تجيز وجود وسيط مالي مثل إجازة المضارب الآخر وهو الذي يأتي وسطاً بين العامل ورب المال في عقد المضاربة.

2– أحكام الوديعة في الفقه الإسلامي: التي لا تجيز للوديع (المودع لديه التصرف بالوديعة.

3– الاعتماد على العلاقات الشخصية والاجتماعية: حيث ساهم في الحد من تطور التعامل المالي بشكل مؤسسي منظم.

إضافة لما سبق فإن الظروف التي مرت على المسلمين بعد عهد الخلافة من حروب وفتن واضطرابات سياسية حالت أيضاً دون نشوء نظام مالي إسلامي يمكن أن ينظر إليه كتجربة حية يمكن الرجوع إليها، أو مقارنة أي تجربة أخرى بها. [1]

الفرع الثاني : المالية الإسلامية في العصر الحديث :

في العصر الحديث، وخلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين بدأ يبرز من جديد مفهوم التمويل الإسلامي كردة فعل على التمويل الربوي الذي تقدمه المؤسسات المالية الغربية، أو مثيلاتها العربية، والتي انتشرت بشكل كبير منذ بدايات القرن العشرين. كما أن تحسن مستوى الدخل وزيادة الثروة الناجمين عن الطفرة النفطية أديا بدوريهما إلى دعم فكرة التمويل الإسلامي، وتوفير مصادر تمويل للمؤسسات المالية الإسلامية حديثة النشأة، بحيث لا تبقى ثروات الأمة ومقدراتها مرتهنة بيد المؤسسات المالية الغربية، وحتى توجه هذه الثروات نحو تحقيق التنمية وتحسين مستوى المعيشة في الأقطار الإسلامية ورغم التخوفات الكثيرة من عدم نجاح فكرة التمويل الإسلامي، فإنه استمر في النمو والتوسع حتى بات ركناً مهماً من أركان النظام المالي العالمي المعاصر.

[1] خطاب مختار، قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة الكويت، 1990، ص 36.

يعد موضوع المنتجات المالية الإسلامية من الموضوعات التي تحتاج لتناول عميق لارتباطه بشكل مباشر بسبب وجود المؤسسة المصرفية الإسلامية في حد ذاته. فبدون وجود حزم متكاملة من المنتجات والخدمات التي يتم تطويرها على أساس الحاجات الفعلية للسوق، لا يمكن لهذه المؤسسات أن تواصل تقديم خدماتها بفعالية.[1]

المطلب الثالث : قواعد المالية الإسلامية

يقوم المالية الإسلامية على مجموعة من القواعد التي تحقق له الاستقرار مقارنة بالنظم الأخرى، ومن أهم هذه القواعد نذكر ما يلي:

اولا: المبادئ الاساسية:

– يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على محاربة الاكتناز والاحتكار: لسبب أن الاحتكار هو حبس السلع بانتظار رفع أسعارها مما يؤدي إلى الإضرار بالنّاس، أما الاكتناز لأنه بمثابة تفضيل للسيولة وحرمان الدورة الاقتصادية من المال الذي هو أساسها.

– يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على جعل عملية إصدار النقود بكل أنواعها من اختصاص الدولة بحيث يعتبر ابن خلدون السّك من شارات الملك. أما أبو يعلى فيرى أنه لا يصلح ضرب الدراهم إلا في دار الضرب بإذن السلطان لأن النّاس إن رخص لهم ركبوا العظائم.[2]

– يقر النظام المالي والاقتصادي الإسلامي مهنة الوساطة والسمسرة ولكنها تحتاج إلى تنظيم لمعاييرها.

– يقوم النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على الاستثمار الحقيقي باعتباره أن الاقتصاد الإسلامي يقوم على قاعدة المشاركة في الربح والخسارة وعلى التداول الفعلي للأموال والموجودات، والغنم بالغرم، وهذا يقلل من حدّة المخاطر حيث لا يوجد فريق رابح دائماً أبداً وفريق خاسر دائماً أبداً، بل المشاركة في الربح والخسارة.[3]

[1] سابق سيد، فقه السنة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988، ص 42.

[2] خضيرات عمر، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، الملتقى الدولي، جامعة غرداية، 24/23 فيفري 2011، ص19.

[3] محمود الوادي وإبراهيم خريس وحسين سمحان، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي، 11/10 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة، ص5.

ثانيا: ضوابط المعاملات الإسلامية

يتميز الاقتصاد الإسلامي بقواعد ومبادئ عامّة ذات مرونة وهي صالحة التطبيق في أي زمان أو مكان، بحيث يمكن تكييفها بما يتناسب مع ظروف حاجة الأفراد.

أ- الضرر يزال: تعتبر قاعدة «لا ضرر ولا ضرار» من القواعد الكلية التي يندرج تحتها كل سلوك اقتصادي أو صيغة مستحدثة تؤدي إلى الإضرار بالمجتمع. يلجأ العلماء والباحثون المجتهدون إلى تقدير هذه الصيغ أو الأدوات أو الأساليب أو الأنشطة أو المشروعات التي يمكن أن تلحق الضرر بالمجتمع.

ب- قاعدة التيسير ورفع الحرج: تعتبر هذه القاعدة أنها سمحت للمكلف بأن يقوم بأعماله من غير حرج ولا مشقة، إذ يقوم بأعماله على حسب استطاعته، دون اقتراف شبهة ولا مخالفة شرعية. كما تعمل هذه القاعدة أيضا بالتيسير على المحتاجين لقضاء حاجياتهم مثل المقترض الذي لا يستطيع سداد الدّين لأسباب قهرية.

ج- قاعدة الأصل في الأشياء الإباحة حتى يقوم الدليل على التحريم: المعاملات بصفة عامة تبقى مباحة وجائزة ما لم تخالف نص شرعي. توجد كذلك قاعدة أخرى مشابهة وهي «الأصل براءة الذّمة» فمثل لو إدعى أحد أنه دائن لشخص بمبلغ معين فيلزمه الإثبات، فإذا لم يقدم الأدلة المثبتة للدّين، فالأصل براءة ذمة المدعى عليه. بمعنى المتهم بريء حتى تثبت إدانته. فبسبب هذه القاعدة يصبح المكلف يحترز من الوقوع فيما يشك فيه بمعنى يحترز من أي معاملة تؤدي به إلى المخاطرة. وهذا يشبه إلى حد كبير سياسة الاحتراز الكلي.

هـ- تحريم الربا: يقوم النظام المالي الإسلامي على منع الفائدة (الربا) أخذا وعطاءا في جميع المعاملات، وتعد هذه الخاصية المعْلم الرئيسي للاقتصاد الإسلامي.

و- القيم والأخلاق: يعمل النظام المالي والاقتصادي الإسلامي على منظومة من القيم والمثل والأخلاق مثل الأمانة والشفافية والتيسير والتعاون والتضامن... لأن الالتزام بالقيم الأخلاقية عبادة وطاعة لله يُثاب عليها المسلم وتضبط سلوكه. وبالمقابل يمنع الاقتصاد الإسلامي المعاملات التي تقوم على الكذب والمقامرة والتدليس والغرر والجهالة والاحتكار والاستغلال والجشع والظلم وأكل أموال الناس بالباطل.

ي – قاعدة المسؤولية الخاصة: أقرت الشريعة الإسلامية مبدأ المسؤولية الشاملة في المجتمع الإسلامي وحملت كل فرد بالمسؤولية التي يقوم بها بأن يؤديها بأحسن وجه ممكن، وبستوى متقن الذي يؤدي إلى تحقيق الجودة والنوعية والكميّة. ومن مستلزمات الإتقان ينبغي إستحضار الإخلاص والتفاني في العمل ووضع الشخص المناسب في المكان المناسب وعدم إنتاج السلع الضارة.[1]

المطلب الرابع : المنتجات المالية الإسلامية

الفرع الأول: مفهوم المنتجات المالية الإسلامية

يقتصر المنتج المالي أو الأداة المالية يراد به تصرف اختياري لحل مشكلة محددة أو الوصول لهدف معين بوسيلة مالية، وقد على عقد واحد، وقد يتضمن عدة عقود، وهو يشمل أنواع التصرفات المختلفة: المعاوضات والمشاركات والتوثيقات والتبرعات، فالمنتج المالي من حيث المبدأ يشمل العقود المسماة (كالسلم والإجارة والشركة كما يشمل التطبيقات المختلفة التي تتفرع عنها، كالمرابحة للآمر بالشراء، والتي تهدف لحل مشكلة أو معالجة قضية مالية خاصة ويترجم ذلك عادة في شكل عقد أو منظومة من العقود والشروط والترتيبات التي تكفل تحقيق هذا الغرض. [2]

والمقصود بالمنتجات المالية الإسلامية هو ما يتكون من الصيغ والعقود والآليات المالية التي تلتزم بأحكام الشريعة الإسلامية، وتضاهي في إمكانية تطبيقها ومرونتها المنتجات المالية المعاصرة، ولكنها تمتاز بالمبادئ والمميزات الخاصة بالاقتصاد الإسلامي، من الملكية والمشاركة وأن الغنم بالغرم والخراج بالضمان.

يشير التعريفين أعلاه إلى أن المنتج المالي ما هو إلا أداة في يد المنظومة المالية تستخدمه لتحقيق غايات محددة وجد من أجلها، وأنه يمكن أن يكون عقدا واحدا فيكون بذلك منتج بسيط، كما يمكن أن يضم مجموعة من العقود وهو ما يعرف بالمنتجات المركبة،

[1] أشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، ط1؛ القاهرة: مصر، دار السلام، 2009، ص101-108.

[2] خطاب مختار، المرجع السابق، ص 48.

ويشير التعريفين إلى خاصية أساسية وهي ارتكاز المنتج على صيغ وعقود معينة، وينطبق هذا التعريف على أي منتج سواء كان تقليدي أو شرعي، إلا أن المنتجات الإسلامية تشترط إضافة إلى ما تقدم في التعريف، الخضوع لمبادئ التشريع الإسلامي، وعليه فالمنتج الإسلامي: "هو ذلك التصرف الاختياري الذي يهدف إلى حل مشكلة معينة بوسيلة مالية بغية تحقيق هدف مالي ،اقتصادي، انطلاقاً من عقود شرعية مسماة والتزاماً بمبادئ المعاملات المالية الإسلامية. فالحيل أيضاً منتجات كونها تصرفات اختيارية تحقق غاية مالية أو اقتصادية إلا أنها غير مقبولة شرعاً". [1]

الفرع الثاني: خصائص المنتجات المالية الإسلامية .

للمنتجات المالية الإسلامية خصائص تختص بها عن غيرها من المنتجات التقليدية التي ترتكز على الفائدة أخذاً وعطاء، ذلك للخصوصية التي تتميز بها هندسة المنتجات الإسلامية المستندة على أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية في ضبط المعاملات المالية ومن هذه الخصائص ما يلي:

- مرجعية هذه المنتجات لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وأهم هذه المنتجات المضاربة، المشاركة المرابحة والسلم الاستصناع الإجارة صناديق الاستثمار التأمين التعاوني الإسلامي.

- المشاركة في المخاطر حيث تقوم على قاعدة أساسية هي المشاركة في الربح والخسارة الغنم بالغرم)، بخلاف النظام الربوي الذي يضمن رأس المال والعائد ويتحمل أحد الطرفين الغنم وحده، ويتحمل الطرف الآخر الغرم إن وجد.

- يقل تأثرها بمخاطر التضخم النقدي حيث أن الأموال توجه بطريقة مباشرة إلى مشروعات استثمارية تعمل في مجال الأصول العينية، وبلغة الاقتصاد فإن المصارف الإسلامية تقلل من عملية توليد النقود كما هو الحال في المصارف التقليدية. - تتسم

[1] الغزالي، عبد الحميد 1990، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، الطبعة الأولى، مركز الاقتصاد الإسلامي المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، البحرين، ص 78.

الخدمات المصرفية الإسلامية بأنها تقوم على قيمة إيمانية وأخلاقية وسلوكية وتسهم في التنمية الاجتماعية وتحقيق التكافل الاجتماعي. [1]

الفرع الثالث: المنتجات المالية الإسلامية

أولا: المرابحة: تتم المرابحة البسيطة أو العادية بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي يكون اشتراها في وقت سابق واحتفظ بها، إلى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الأول بالإضافة إلى ربح معلوم وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة ربح. وقد تم تطوير المرابحة البسيطة لتتلاءم مع العمل المصرفي الإسلامي لتصبح المرابحة للآمر بالشراء وهي تعني أن يطلب العمل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة بعد الاتفاق على تكلفة الشراء وربح البنك الإسلامي، على أن يسدد العميل ثمن البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل أو آجلا أو على أقساط محددة مبالغها واستحقاقها، وذلك وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا. [2]

ثانيا : المشاركة: تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة ونعني بشركة العقد ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح أما بالنسبة لشركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه

ثالثا: المضاربة: وهي عبارة عقد شراكة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه.

[1] علي محي الدين القرة داغي، مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أمام التطوير والابتكار دراسة فقهية اقتصادية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي، كوالالمبور ماليزيا، أيام 18- 20 نوفمبر 2009، ص7.

[2] حلموس الأمين، كزيز نسرين جوان، بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة في المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد 1 ، العدد (1) 2017، ص 42.

ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

رابعا: البيع الأجل: وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

أما بالنسبة للمصرف فيعتبر الصيغة التي يقوم من خلالها بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

حيث تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط أما بالنسبة للأفراد فتكون من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.[1]

خامسا: عقد الاستصناع: ويقصد به ذلك الاتفاق الذي يتعهد بموجبه أحد الأطراف بصناعة عين أو مادة غير موجودة أصلا، وفقا للمواصفات التي يتم تحديدها مقابل دفع مبلغ معلوم ثمنا للعين والمادة المصنوعة، وتستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من هذا العقد كونه يوفر لها تمويلا كافيا لتلبية احتياجاتها التصنيع سلعة محددة.

[1] صيغ بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com يوم 15/04/2023 على الساعة 12:21

سادسا: عقد السلم: ويقصد به بيع أجل بعاجل يتم تسليمه في أحل لاحق، ويمثل بيع شيء يسلم فيه المبلغ عناد التعاقد بسلعة يؤجل تسليمها في المستقبل، ويدخل رأس مال السلم في تمويل كل مراحل دورة حياة.

سابعا: عقد البيع الآجل : عقد بموجبه يتم الاتفاق على تسليم بضاعة حاضرة مقابل ثمن مؤجل يتفق عليه وعلى فائدته، وتم وضع شروطا دقيقة لكي تكون صافية من الربا ولا يقع الاستغلال على أحد.

ثامنا: عقد الإجارة : عقد من عقود البيع، إلا أنه يبيع منفعة وخدمة وليس سلعة مثل العقود الأخرى، وذلك من خلال مدة وأجرة يتفق عليها طرفا العقد ولا يشترط الضمان على الخدمة المستأجرة إلا في حالة التقصير والتعدي.[1]

تاسعا: التمويل بصيغة المزارعة: هي عقد من عقود الاستثمار الزراعي بحيث يقدم المالك الأرض والبذور ووسائل الانتاج، ويقوم المزارع بالعمل الزراعي، على أن يكون الإنتاج بنسبة معينة لكل واحد منهما.

عاشرا: التمويل بصيغة المساقاة: وهي تقديم الثروة النباتية (الزرع والأشجار المثمرة) المحددة لمالك معين إلى عامل ليقوم باستغلالها وتنميتها(الري أو السقي أو الرعاية) على أساس أن يوزع الناتج في الثمار بحصة نسبية متفق عليها.[2]

حادي عشر : الصيغ المستندة على البر والإحسان : تقوم هذه الأعمال إما على أساس تمليك المنفعة أو على أساس التنازل عن منفعة شيء مباح ودون عوض ، حيث تملك البنوك الإسلامية حسابات خاصة يتم فيها إيداع أموال الزكاة والأوقاف الموجهة لتدعيم التنمية في البلدان الإسلامية، وتشكل هذه الأموال أحد مصادر تمويل المؤسسات

[1] هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012، ص ص 84، 85.

[2] هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 81.

الصغيرة والمتوسطة خاصة المؤسسات الحرفية المصغرة والصغيرة، وتنحصر أهم أساليب التمويل المستمدة من هذا النوع في القرض الحسن، الزكاة والصدقات ، الوقف.

المبحث الثاني: ماهية الشمول المالي :

يعتبر موضوع الشمول المالي أحد الموضوعات المهمة ، وذلك عندما كثفت منظمات تمويل التنمية دعمها للائتمان متناهي الصغر من خلال تقديم القروض الصغيرة للأشخاص الذين يفتقرون إلى مصدر ثابت للدخل، وقد تطور مفهوم الشمول المالي ليشمل التمويل المتناهي الصغر على نطاق أوسع، إلى جانب النفاذ إلى الخدمات المالية الأساسية مثل المدخرات.

ويهدف الشمول المالي حالياً إلى إتاحة نطاق أوسع من الخدمات للجميع مثل حسابات التوفير الائتمان التأمين المدفوعات والتحويلات والمنتجات المالية الأخرى، ويشمل العملاء الأفراد (غير المستفيدين من الخدمات المصرفية)، بالإضافة إلى الشركات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، ويعني الشمول المالي أيضاً الوصول إلى هؤلاء بشكل مستدام وبتكلفة معقولة. بحيث يكون نفاذاً سهلاً إلى مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية والتي تتصف بأنها أكثر أماناً بشكل عام من حمل النقود، كما تعمل أيضاً على تعزيز الشفافية من خلال إنشاء مسارات المراجعة وتقليل الاحتيال، حيث تشتمل التكنولوجيا المالية على منصات الخدمات المصرفية الإلكترونية، وتطبيقات الدفع عبر الأجهزة المتنقلة، وغيرها من البرامج المخصصة بل والعملة المشفرة. [1]

المطلب الأول: نشأة الشمول المالي

الفرع الأول: نشأة الشمول المالي .

يرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام 1993 دارسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا تم فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة

[1] نهلة أبو العز، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2005 – 2018، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، في الفترة من 24 – 25 مارس 2021، ص 6.

فعلياً للخدمات المصرفية، وفي العام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة.

ظهر مفهوم الشمول المالي عكس الاستبعاد أو الإقصاء المالي لأول مرة عام 1993 في دراسة "ليشونو ثرفت" عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة للخدمات المصرفية وفي تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في الوصول إلى الخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية، وفي سنة 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوفرة، وينحصر اهتمام المعنيين بالشمول إيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب المالى فى استهداف من جرى إقصاء هم بشكل قصري من الشمول المالي أو وعوامل الإقصاء، ولا يهتم بمن اختاروا إقصاء أنفسهم (أسباب ثقافية أو أسباب عقائدية) .

عن استخدام المنتجات والخدمات المالية. [1]

وازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عام 2008 من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع للخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، حيث تبنت مجموعة العشرين هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية

في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر وفي عام 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي " البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية، مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة كما

[1] ورقة عمل حول الشمول الإقتصادي بنك الجزائر، 2015 متاحة على الموقع /www.bank-of-Algeria.dz/pdf ، تم زيارة الموقع بتاريخ 2023/03/20، على الساعة : 17:00.

أطلقت برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي من طرف المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء ومؤسسة التمويل الدولية.[1]

المطلب الثاني: تعريف الشمول المالي وأهميته

الفرع الأول: تعريف الشمول المالي

تعددت التعريفات والمصطلحات الخاصة بالشمول المالي وذلك نظراً لتعدد المدارس الفكرية والجهات التي تصدت لتعريفه، ووفقاً لاستراتيجيتها نحو تحقيقه، حيث يعرف الشمول المالي بأنه المكان الذي يمكن للأفراد والشركات فيه الوصول إلى منتجات وخدمات مفيدة وغير مكلفة خدمات تلبي احتياجاتهم التي يتم تقديمها بطريقة مستدامة، يتم تعريف الشمول المالي على أنه توافر ومساواة في الفرص للحصول إلى الخدمات المالية، ويعرف الشمول المالي أيضاً بأنه إتاحة الخدمات المالية جانب العرض عن طريق البنوك، جمعيات أهلية، شركات التأجير التمويلي، شركات التأمين مكاتب البريد وشركات الرهن العقاري واستخدام الخدمات المالية جانب الطلب.[2]

وكذلك أنسبت تعاريف عديدة إلى الشمول المالي نذكر منها :

يعرف البنك الدولي الشمول المالي في تقريره الصادر عام 2014 تحت عنوان تقرير التنمية المالية العالمي" Report Développent Financial Global" على أنه نسبة الأشخاص أو الشركات "Financia" التي تستخدم الخدمات المالية.

كما يشير الشمول المالي، حسب التقرير المشترك لصندوق النقد العربي والمجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء الصادر في شهر يناير 2017 تحت عنوان " قياس الشمول المالي في العالم العربي (Financial Inclusion MeasurementInArab World) إلى تمتع الأفراد، بما فيهم أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها، بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من

[1] ضيف فضيل البسير، واقع وتحديات الشمول الإقتصادي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 6، جامعة الجلفة – الجزائر، جوان 2020، ص 4.

[2] هيا جميل بشارات، المرجع السابق، ص 53.

الخدمات المالية الرسمية ذات جودة عالية (مدفوعات وتحويلات ادخار ائتمان تأمين، ... الخ)، يقع توفيرها بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة.[1]

أما منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) عرفت الشمول المالي بأنه: "العملية التي يتم من خلاله تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعة المعقولين وبالشكل الكافي وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة من خلال تطبيق مناهج مبتكرة شملا لتوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي".

أما بنسبة لبنك الجزائر فقد عرفه بأنه : " إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية لمختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده وبالأخص تلك المهمشة منها، وذلك من خلال القنوات الرسمية بما في ذلك الحسابات المصرفية والتوفير، وخدمات الدفع والتحويل وخدمات التأمين، وخدمات التمويل والائتمان وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار منافسة وعادلة بالإضافة إلى العمل على حماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية وتشجيع تلك الفئات على إدارة أموالهم ومدخراتهم بشكل سليم لتفادي لجوء البعض إلى القنوات والوسائل غير الرسمية التي تخضع إلي الرقابة من جهات الرقابة والإشراف التي تفرض أسعار مرتفعة نسبيا مما يؤدي إلى سوء استغلال احتياجات تلك القنوات للخدمات المالية والمصرفية.

وبعد أن تعرفنا على هذه التعريفات المختلفة يمكننا القول أن الشمول المالي هو سهولة الوصول والاستخدام للخدمات المالية المصرفية الرشيدة والمستدامة يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية على العدد الأكبر من الأفراد والمؤسسات خصوصا فئات المجتمع المهمشة من ذوي الدخل المحدود، وذلك من خلال القنوات

[1] The world Bank, Global Financial-Development financial inclusion, 2014, p 21.

الرسمية وابتكار خدمات مالية ملائمة وبتكاليف منافسة وعادلة، لتفادي لجوء تلك الفئات إلى القنوات والوسائل غير الرسمية مرتفعة التكاليف والتي لا تخضع للرقابة والإشراف. [1]

الفرع الثاني: أهمية الشمول المالي

إن تعزيز مستويات الشمول المالي والوصول للخدمات المالية سينعكس إيجابيا على البيئة الاقتصادية، السياسية والاجتماعية، وهو ما يلخص في المحاور التالية:

- **تعزيز جهود التنمية الاقتصادية:** أثبتت العديد من الدراسات التطبيقية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي على وجود علاقة طردية بين مستويات الشمول المالي ومستويات النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، وتجدر الإشارة أن هناك ارتباط بين عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية ومستويات العدالة الاجتماعية، كما يؤثر الشمول المالي على زيادة مناصب العمل وتحويل المؤسسات الصغيرة والمصغرة من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي.

- **تعزيز استقرار النظام الاقتصادي:** تؤكد الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى المعيشة للفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية الوساطة بين الودائع والاستثمارات فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع الغير الرسمي بما يدعم فعالية السياسة النقدية.

- **تعزيز قدرة الأفراد على الاندماج والمساهمة في بناء مجتمعاتهم:** أظهرت الدراسات ان تحسين قدرة الأفراد على استخدام النظام المالي ستعزز قدرتهم على بدء أعمالهم الخاصة والاستثمار في التعليم، بالإضافة إلى تحسين قدرتهم على إدارة مخاطرهم المالية وامتصاص الصدمات المرتبطة بالتغيرات المالية. [2]

[1] سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016 ، ص 23.
[2] سمير عبد الله وآخرون، المرجع السابق، ص 63.

– أتمتة النظام الاقتصادي: أدت التكنولوجيا المالية إلى زيادة مستويات الشمول المالي في العديد من دول العالم، حيث أصبحت المعاملات تتم بسرعة وبتكلفة أقل كما أصبح النظام المالي قادرا على متابعة حركة الأموال ومراقبتها لتقليل مستويات الجرائم المالية والعمليات المتعلقة بغسيل الأموال وتمويل الإرهاب كما أن أتمتة المدفوعات المختلفة سيسمح بدخول العديد من المتعاملين في شبكة النظام المالي الرسمي.[1]

المطلب الثالث: مؤشرات الشمول المالي

وضع البنك الدولي سنة 2011 مؤشرات لقياس الشمول المالي والتي تعد كقاعدة بيانات حيث أصبحت من أهم المؤشرات المرجعية للتعرف على درجة الشمول المالي في الدول، ويمكن عرضها في الآتي:

أ . مؤشر إمتلاك الأفراد البالغين لحسابات مصرفية في مؤسسات مالية رسمية: هو مؤشر الشمول المالي العام حيث يتم بواسطته مقارنة الدول وفق نسبة الشمول المالي العالمي لامتلاك الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق لحسابات مصرفية في مؤسسات مصرفية رسمية.

ب. مؤشر الوصول إلى الحسابات في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس إمكانية الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق وقدرتهم على الوصول إلى الخدمات المالية في المؤسسات المالية الرسمية، كالبطاقات الائتمانية والصرافات الآلية.

ج. مؤشر استخدام الحسابات المصرفية: يعد هذا المؤشر من مؤشرات الشمول المالي، ويتضمن قياس مدى استخدام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق للخدمات المالية مثل استخدام الحسابات المصرفية في دفع الأجور وفي دفع فواتير الشراء.

د. مؤشر الادخار في المؤسسات المالية الرسمية: يقيس مدى قيام الأفراد البالغين (15) سنة فما فوق بالادخار في المؤسسات المالية الرسمية.

[1] حدة بوتينة، أبعاد الشمول الإقتصادي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية مجلة دراسات محاسبية ومالية عدد خاص لوقائع المؤتمر الدولي تحت عنوان التنمية والابداع المحاسبي عامة أساسية للتنمية المستدامة، كانون الأول، 2019، ص 14 .

هـ. مؤشر الاقتراض من المؤسسات المالية الرسمية: يقيس هذا المؤشر مدى اقتراض الأفراد البالغين من المؤسسات المالية الرسمية. [1]

وقد وضع أيضا تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

القدرة على تحمل التكاليف مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

الشفافية: يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية، ويجب التأكد من سالمة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.

الراحة والسهولة: يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.

حماية المستهلك : ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة

التثقيف المالي: ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.

المديونية أو السلوك المالي: وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.

العوائق الائتمانية: الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات.[2]

[1] موسى سعداوي ومحمد بولعسل، دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر: جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي 2013، ص 43.

[2] سمير عبد الله وآخرون، الشمول الإقتصادي في فلسطين، معهد أبحاث السياسة الإقتصادية الفلسطيني -"ماس"- القدس ورام الله - 2016، ص 10.

المطلب الرابع: معوقات الشمول المالي

هناك العديد من المعوقات التي تقف حاجز امام انتشار وتقديم كافة الخدمات المالية لكافة أفراد المجتمع وهذه المعوقات قد تكون من جانب المؤسسات مقدمة الخدمة فتسمى في هذه الحالة معوقات العرض (عرض الخدمة) أو قد تكون من جانب المستهلكين طالبي الخدمات فنطلق عليها معوقات الطلب (طلب الخدمة) .

أولا: معوقات العرض .

دائما ما تسعى المؤسسات المالية إلى تحقيق أكبر ربح ممكن من خلال تقديم خدماتها المختلفة ، وفى سبيل تحقيقها لهذا الهدف تعمل على جذب العملاء الأكثر ثراءً أصحاب الدخول المرتفعة ذوى الملاءة المالية لأنهم يحققون لهم أرباحاً مرتفعة وعلى النقيض تهرب تلك المؤسسات من التعامل مع اصحاب الدخول المتدنية لأنهم يحققون لهم أرباح متدنية وفيما يخص التوزيع الجغرافي للمؤسسات المالية الرسمية، نجد ان هناك ضعف كبير في فروع تلك المؤسسات في المناطق النائية وبالقرب من اصحاب الدخول البسيطة، وبالتالي هذه الطوائف لا تتوافر لهم التسهيلات والخدمات المالية في النطاق الجغرافي لهم مما يضطرهم إلى اللجوء للمصادر غير الرسمية. [1]

وإن حدث وتمكن أصحاب الدخول البسيطة الوصول للمؤسسات المالية الرسمية سيواجه هذه الطائفة عائق جوهري ويتمثل في عدم ملاءمة المنتجات المالية لتلك المؤسسات مع متطلبات تلك الطبقة البسيطة من ذوى الدخل المنخفض. وعدم الملائمة قد يتمثل في تكلفة التمويل، أو شروطه أو أنظمة إجراءات السداد ، الخ ....

وغياب مفهوم العائد الإجتماعى لدى أغلب المؤسسات المالية جعلتها تغيب عن ساحة محدودي الدخل أو أصحاب الدخول المتدنية وأصحاب المشروعات الصغيرة لضعف العائد المادي، وهذا غير حقيقي لأن هناك مشاريع صغيرة ومتوسطة ريادية ذات عائد مادي كبير.

[1] أشرف عمر عبد القادر وآخرين، دور التقنية المحترفية في نشر الشمول المالي: دراسة حالة ولاية الجزيرة مجلة المصرفي، بنك السودان المركزى 2017 ، ص 93.

ثانياً: معوقات الطلب

قد يكون القصور في تقديم الخدمات المالية راجع لمستهلكي الخدمات المالية (طالب الخدمة) وليس مقدمها فقط (المؤسسات المالية)، فالجهل وعدم المعرفة من جانب فئه كبيرة في المجتمع بطبيعة الخدمات المالية ووظائف المؤسسات المالية ، فضلاً عن عدم المقدرة للوصول إلى المؤسسات المالية ، وذلك لصعوبات قد تتعلق بالبعد المكاني وعدم وجود وسيلة مناسبة للوصول، وقد يلجأ بعض العملاء إلى طلب الخدمات الرسمية من القنوات غير الرسمية لاعتقادهم بوجود العديد من الفوائد سواء من حيث التكاليف أو الثقة أو الراحة.[1]

وقد يكون من ضمن المعوقات من جانب الطلب – المستهلك السكان غير نشطين اقتصادياً، وليس لديهم الرغبة في الدخول لدورة الإنتاج، وحتى من لديه نشاط اقتصادي يتعامل بشكل كامل بالاقتصاد النقدي، أي أنهم يستخدمون النقد والأصول المالية كالذهب أو الأسهم أو تقديم القروض النقدية، أو أخذها بشكل غير رسمي من مقرضي الأموال لتلبية احتياجاتهم المالية، ولكن هذه الطريقة غير آمنة ومكلفة ومعقدة الاستخدام وتوفر موارد محدودة في حالة حدوث أي مشكلة سواء عجز أو مشكلة اقتصادية تتعلق بالمشروع، وطبقاً لتقارير ودراسات البنك الدولي فإن الوصول إلى التمويل في اللحظات الحرجة له أثر في تحديد قدرة الأسرة على الخروج من الفقر أو عدم الرجوع إليه، وحيث ان النظام المصرفي الحالي يسعى إلى أن يكون كافة تعاملاته الكترونية رقمية لأن تكلفتها بالنسبة للمؤسسة ضئيلة أما التعامل النقدي مكلف للبنوك من حيث تكلفة شركات المرافق المرتبطة به من نقل وتخزين.[2]

[1] " OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013, p 36.

[2] أشرف عمر عبد القادر وآخرين، المرجع السابق، ص 94.

المبحث الثالث: علاقة المالية الإسلامية بالشمول المالي

المطلب الأول: آليات تعزيز الشمول المالي

في ضوء الجهود المبذولة لترسيخ مبدأ الشمول المالي والذي أصبح يمثل أولوية خاصة لواضعي السياسات والهيئات التنظيمية ووكالات التنمية في جميع أنحاء العالم، الأمر الذي يتطلب وضع سياسات وآليات لتطبيقه.[1]

وتتمثل آليات تعزيز الشمول المالي في الآتي:

- حماية مستهلكي الخدمات المالية من أجل زيادة الثقة في القطاع المصرفي والمالي بهدف تعزيز مبدأ الشمول المالي وبالتالي الاستقرار المالي.

- دعم البنية التحتية المالية من خلال الآتي:

- توفير بيئة تشريعية ملائمة بما يدعم مبدأ الشمول المالي، من خلال إصدار وتعديل الأنظمة والتعليمات واللوائح.
- تعزيز الانتشار الجغرافي من خلال توسيع شبكة فروع مقدمي الخدمات المالية.
- الاستفادة من التطور التكنولوجي بالعمل على تطوير وتحسين الاتصال وتبادل المعلومات.
- تطوير خدمات ومنتجات مالية تلبي احتياجات كافة فئات المجتمع.
- التثقيف المالي لتعزيز الوعي والمعرفة المالية خاصة لدى الفئات المستهدفة التي تحتاج إلى المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة وهي فئة الشباب والنساء.
- تعزيز تنوع المؤسسات المالية لدى القطاعات المالية الشاملة بهدف تطوير القطاع المالي وتعزيزه، للوصول إلى توفير خدمات مالية لكافة شرائح المجتمع ومؤسساته.
- تسهيل استخدام التكنولوجيات ودخول المؤسسات المبتكرة، وذلك من أجل خفض تكاليف المعاملات وتقديم خدمات مالية مناسبة للعملاء.

[1] سمير عبد الله وآخرون، المرجع السابق ، ص 11 .

- التوسع في قنوات التسليم ذات التكلفة المناسبة بهدف زيادة وجود مقدمي الخدمات المالية بتكلفة مناسبة، مع تقديم مزايا للعملاء الذين يستخدمون هذه الطرق.
- الاستثمار في التكنولوجيا واستخدامها لتسهيل عملية الرقابة والإشراف .
- تشجيع تطوير المنتجات المالية المبتكرة منخفضة التكلفة، مثل الحسابات المصرفية والتأمين متناهي الصغر والتي تلبي احتياجات العملاء من ذوي الدخل المنخفض. [1]

المطلب الثاني: مبادرات البنوك الإسلامية لتعزيز الشمول المالي

يمكن أن تقوم المصارف الإسلامية بدور مهم في تحسين محتويات الشمول المالي والمصرف وذلل من خلال الآتي:

- العمل على تشجيع التمويل الإسلامي خدمة للعملاء الذين يفضلون المعاملات المصرفية بكافة اشكالها وتذليل العقبات على جانبي العرض والطلب لضمان وصول الخدمات المالية باستخدام الهاتف المحمول والعمليات والتقنيات المصرفية الإلكترونية.
- تحسين البنية التحتية المالية من خلال انشاء مكاتب الاستعلام الإئتماني وتطوير نظم المدفوعات والمستويات والوساطة المالية.
- تحفيز القطاع المالي والمصرفي علي نشر ثقافة الصيرفة الاسلامية.

وتشير الدراسات المسحية الي اقتصادات منظمة التعاون الإسلامي والتي تشتمل على الاقتصادات العربية وهي أقل إتاحة للخدمات المالية وأقل استخدامات لها مقارنة بالمتوسطات العالمية وذلك للاعتبارات التالية:

1 – البنية التحتية المالية اقل تطورا بما في ذلك الحقوق القانونية، بما يحد من قدرة البنوك الإسلامية على اختيار الأسر والمشروعات الصغيرة والمتوسطة متابعتها تمويلها.

2– الإطار التنظيمي ملائم لمؤسسات التمويل التقليدية أكثر من الإسلامية.

3– الانتصار الي المواد البشرية المدربة على الأدوات المالية المتوافقة مع أحكام الشريعة مما يحول دون التوسع بسرعة أكبر في اتاحة الخدمات المالية.

[1] إيمان بوقرة، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن. مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 (العدد 2)، 2018، ص 86.

أولا: التمويل الإسلامي كبديل للأفراد الذين أحجموا عن البنوك التقليدية لأسباب شرعية أو أخلاقية:

فالمصارف الإسلامية من خلال أدواتها التمويلية الاسلامية التي تبنى على المساهمة والمشاركة تبد وملائمة لتمويل الشركات والفعاليات الصغيرة والمتوسطة وتوفير الضمان المبني على الثقة المتبادلة في البيئات الريفية بالذات، وذلك مع عدم اغفال ما يمكن ان تصنيفه خدمات التمويل الاسلامي من مظاهر تعاونية تخدم تلك المجتمعات، كنظام الزكاة والوقف والقرض الحسن والصدقات التي تضيف الى مفهوم الشمول المالي لمسات مجتمعية انسانية ضرورية إذ يمكن في البيئات البسيطة من قاطني المدن والمجمعات الريفية، وترويج بعض أدوات الخدمات المالية كالتمويل السكني وتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حتى دفع الرواتب وتقديم الاعانات من خلال فروع مصرفية ووحدات متخصصة بتقديم الخدمات المالية وبذلك يعد التمويل الاسلامي وسيلة رئيسية عن وسائل الشمول المأمول في الخدمات المالية بتقنياتها الحديثة ولكن بالقدر الذي يتلائم مع طبيعة وظروف المجتمعات التي يخدمها والتي تمثل الشريحة.

العظمي من البشر الذين ما زالوا خارج نطاق ذلك الشمول المالي الشفافية واكتئاب المتعاملين. [1]

ثانيا: الصيرفة الإسلامي كبديل للنظام المالي التقليدي

من الناحية الجغرافية، أنشئت الدول الأفريقية مثل كينيا ونيجيريا مصارف إسلامية استفادت القوي من قبل السكان، وفي غضون ذلك، أعلن النبك المركزي في جبيوتي أن التوسع في صناعة الصيرفة الاسلامية في البلاد كان له أثر ايجابي في السنوات القليلة المقبلة ستكون إفريقيا موطنا لسبعة من اصل اسرع عشرة اقتصادات نموا في العالم، وفي ضوء هذه التوقعات، بدأ رواد صناعة التمويل الإسلامي في المتركزة بالقارة كبديل للنظام المالي التقليدي المسيطر فيها، وفي ضوء ارتفاع الدخل ، يتوقع أن يرتفع طلب السكان علي

[1] إيمان بوقرة، المرجع السابق، ص 87.

الودائع وتمويل المنتجات بدلا من الاعتماد علي الاقتراض غير الرسمي من العائلة والمقربين، وسيؤدي ذلك الى تحسين الشمول المالي في المنطقة ويتعين علي رواد صناعة التمويل الإسلامي اغتنام هذه الفرص وتحسين تقديم المنتجات. [1]

رابعا: أبعاد الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي:

سهولة الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف الإقتصادي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء، حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي:

1- الوصول للخدمات المالية: ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية.

وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلو متر مربع.
- حساب النقود الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

[1] آسيا سعدان، نصيرة محاجية واقع الشمول الإقتصادي في المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر، ص75.

- النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل. [1]

2- استخدام الخدمات المالية: يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة.

وتكمن مؤشرات هذا البعد في :

نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.

نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.

عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.

نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.

نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلل سنة مضت.

نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.

نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.

عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.

عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.[2]

3-جودة الخدمات المالية:

تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لا بد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال

[1] آسيا سعدان، المرجع السابق، ص 75 .

[2] آسيا سعدان، المرجع نفسه، ص 76.

يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك و الكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.

المطلب الثالث: أهمية الخدمات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي

برز دور المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ،كونه يُقدم حلاً للفئات التي أحجمت عن القطاع المصرفي التقليدي لاعتبارات مختلفة، فمن المعروف أن تصميم منتجات وخدمات مالية تلبي احتياجات الأفراد والشركات يُعد عنصراً هاماً لتعزيز الشمول المالي في مختلف دول العالم، بالتالي فإن تصميم منتجات وخدمات مالية متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية سيؤدي إلى اجتذاب فئة من المجتمع ترغب بالحصول على هذه الخدمات والمنتجات إضافةً لذلك فإن استخدام عقود مشاركة وتقاسم المخاطر يعد بديلاً عملياً وذا فاعلية للتمويل القائم على الديون التقليدية. يمكن لهذه الأدوات التمويلية التي يجري فيها مشاركة المخاطر، أن تقدم خدمات ومنتجات مصممة بما يتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، مثال ذلك التأمين (التكافل والتمويل متناهي الصغر وتمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، مما سيعزز من فرص الحصول على التمويل.

كما يحتوي النظام المالي الإسلامي على أدوات فريدة لإعادة توزيع الثروات مثل الزكاة والصدقة والوقف والقرض الحسن، ومن شأن هذه الأدوات أن تحدث تكاملاً مع أدوات تقاسم المخاطر لاستهداف أصحاب الدخل المنخفض من المجتمع، وبالتالي مشاركتهم في النظام المالي الرسمي.[1]

[1] آسيا سعدان، المرجع السابق ، ص 78.

في هذا السياق، أبرزت العديد من الدراسات أهمية ودور التمويل الإسلامي في رفع معدلات النمو الاقتصادي وتعزيزه من خلال زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية للسكان الذين يفتقرون إليها، خصوصاً أن الخدمات المالية التقليدية لا زالت قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان الراغبين بخدمات مالية متوافقة مع الشريعة. إضافةً لذلك، وفي ضوء اعتماد التمويل الإسلامي على المشاركة في تحمل المخاطر، فإن التمويل الإسلامي يُعتبر مناسباً لتمويل المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة.

من هذا المنطلق، تعمل السلطات الاشرافية في الدول العربية على دراسة التوسع في قطاع الخدمات المصرفية الإسلامية كجزء من الاستراتيجيات والبرامج الوطنية للشمول المالي، سيما أن قطاع التمويل الإسلامي أظهر صلابة ومرونة كبيرة في مواجهة الأزمات المالية المختلفة، وذلك لطبيعة وخصائص التمويل الإسلامي التي تتجنب الإفراط في المديونية والمضاربات الغير منتجة، إضافة إلى أن الخدمات والمنتجات المصرفية الإسلامية تُسهم في تنويع المخاطر النظامية. [1]

[1] رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول الإقتصادي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة، ص 12.

ملخص الفصل الأول :

من خلال دراستنا لهذا الفصل تطرقنا إلى المفاهيم العامة والأساسية للمالية الإسلامية والمصارف الإسلامية منذ نشأتها، والتي كانت عبارة عن بيوت للصيرفة الى أن أصبحت عبارة عن مؤسسات مالية تقوم بعملية تمويل المشاريع الاقتصادية للمساهمة في التنمية الاجتماعية والإقتصادية من خلال تطوير وتنويع الأساليب التمويلية لها.

كما تطرقنا إلى تعريف الشمول المالي باعتباره قدرة تمكن كل فرد أو مؤسسة في المجتمع من ايجاد منتجات مناسبة لاحتياجتهم منها مثلا: حسابات جارية ،خدمات الدفع والتمويل وغيرها من المنتجات المالية، كما أردنا إسقاط الضوء على علاقة الشمول المالي مع مختلف المتغيرات الاقتصادية، وتوصلنا إلى أن هذا الأخير يساهم كثيرا في تحقيق منافع اقتصادية كبيرة للمجتمع الاقتصاد والدولة ككل، وقد يسمح للسلطات العمومية بالاعتماد عليه كهدف وسيط في تحقق العديد من الأهداف.

الفصل الثاني

الإطار التطبيقي للدراسة

تمهيد

بعد التطرق الى القسم النظري والذي يتناول الإطار المفاهيمي الشمول المالي في البنوك الاسلامية، نجد من الضروري أن نقوم بدراسة تطبيقية لتحديد دور البنوك الاسلامية في تعزيز الشمول المالي ومدى تأثيرها عن طريق سياستها المنتهجة في ذلك وأخذت كنموذج لدراسة حالة بنك السلام – الجزائر – حيث سنتطرق إلى تعريف البنك محل الدراسة ثم بعد ذلك تحاليل القوائم المالية لخروج بالنتائج وحيث تم تقسيم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: أساسيات حول مصرف السلام – الجزائر.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث خدمات مصرف السلام – الجزائر–.

المبحث الأول: أساسيات حول مصرف السلام–الجزائر –

سنتناول في هذا المبحث أساسيات حول مصرف السالم، حيث تم اختيار هذا الأخير نظرا لتمتعه بدرجة عالية من الإفصاح والشمولية في نشر المعلومات والتقارير السنوية وكذا الشهرية عبر موقعه على الانترنت إضافة لعمله بالشمول المالي الأمر الغائب عند معظم البنوك الأخرى.

المطلب الأول: تعريف مصرف السلام الجزائري

سنتطرق في المطلب التالي للإلمام بجل ما يتعلق مصرف السلام الجزائري.[1]

أولا: التعريف: تعتبر تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر من التجارب حديثة العهد نسبيا، وسجلت العقود الأخيرة تطورا ملحوظا لهذه الأخيرة، خاصة في العقود الأخيرة والسنتين 2020-2021، تم فتح نوافذ خاصة بالفرع الإسلامي في جل البنوك، وقد ارتأينا في هذا المطلب للتطرق لأحد أهم للمصارف الإسلامية التي تنشط في الجزائر، ألا وهو النبك السلام.

حيث يعرف البنك السلام على انه بنك شمولي يعمل طبقا للقوانين الجزائرية، ووفقا لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته. كثمرة للتعاون الجزائري الخليجي، تم اعتماد البنك من قبل بنك الجزائر في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاولة نشاطه مستهدفا تقدم خدمات مصرفية مبتكرة .

يعمل هذا بنك وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر، من خلال تقدم خدمات مصرفية عصرية بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين، وتضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار العلماء في الشريعة والاقتصاد، ويقترح بنك السلام الجزائري مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته

[1] نبذة عن بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com يوم 14/04/2023 على الساعة 05:23.

الصيرفة الإسلامية والحرص على حسن تقديمها، فيمول المشاريع الاستثمارية وكافة الاحتياجات في مجال الاستغلال والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية.

ثانيا: نشأة مصرف السلام.

تأسس مصرف السلام – الجزائر في جوان 2006 وانطلق في نشاطه في أكتوبر 2008 برأس مال مكتتب ومدفوع قدره 2.7 بليون دينار جزائري، أي ما يعادل 100 مليون دولار أمريكي، وكان ذلك في إطار عملية تأسيس مجموعة بنوك السلام في البلدان العربية الإسلامية، بعد النجاح الذي حققته الصيرفة الإسلامية، واختيرت الجزائر لتحتضن أحد مقراته لما تتمتع به من محيط استثماري خصب وساعد على هذا الاختيار الانفتاح الاقتصادي الذي كان للجزائر على الدول العربية، كما عززه التقارب الجزائري إماراتي كون جل أرس مال السلام الجزائر إماراتي، وقد اختار مؤسسو المصرف لقناعتهم الراسخة به المنهج الصيرفي الإسلامي لعمل المصرف وهو منذ ذلك يجتهد في أن يمثل المصرفية الإسلامية أحسن تمثيل، ويسعى إلى التحقق ما استطاع هذه الصفة.

ثالثا : أهداف مصرف السلام

ويمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي:[1]

– القيام بجميع الأعمال المصرفية والتجارية والمالية وأعمال الاستثمارات والمساهمة في مشروعات – التصنيع والتنمية الاقتصادية والعمرانية والزراعية والتجارية والاجتماعية في أي إقليم أو منطقة في الجزائر أو خارجها.

– قبول الودائع بمختلف أنواعها.

– تحصيل ودفع الأوامر وأذونات الصرف وغيرها من الأوراق ذات القيمة والتعامل في النقد الأجنبي بكل صورة.

[1] أهدف بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com يوم 14/04/2023 على الساعة 05:30

– سحب واستخراج وقبول وتطهير وتنفيذ وإصدار الكمبيالات أو التعامل بأي طريقة في هذه الأوراق شرط خلوها من أي محظور شرعي.

– إعطاء القروض الحسنة وفقا للعمل كمنفذ أمين للوصايا الخاصة بالعملاء وغيرهم وتعهد الأمانات بكل أنواعها والعمل على تنفيذها والدخول كوكيل لأي حكومة أو سلطة أخرى.

– تمثيل الهيئات المصرفية المختلفة شرط عدم التعامل بالربا ومراعاة قواعد الشريعة الإسلامية في معاملات مع هذه البنوك.

– القيام بتمويل المشروعات والأنشطة المختلفة التي يقوم بها أفراد أو أشخاص اعتبارين. – تقديم الاستثمارات المصرفية والمالية والتجارية والاقتصادية للعملاء وغيرهم.

– قبول الهيئات والتبرعات وتوجيهها وفق رغبة دافعيها أو بما يعود بالنفع على المجتمع وكذلك قبول.

– أموال الزكاة وتوجيهها وفق البنوك المحددة.

– إنشاء مؤسسات أو أنشطة عقارية أو صناعية أو تجارية أو شركات معاونة.

رابعا: التنظيم الهيكلي وإدارة المخاطر في بنك السلام

يلعب الهيكل التنظيمي دوراً أساسيا في توضيح مستويات المسؤولية داخل البنك.

أولاً: مجلس الإدارة

ويأتي في المقام الأول ويعمل على تحديد التوجيهات الإستراتجية للمصرف بكل احترافية من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه المسطرة، حيث اعتمد مجموعة من الوثائق والأنشطة التي تضبط نشاط المصرف منها :

أ: النظام الداخلي لمجلس الإدارة.

ب ميثاق الإدارة والصلاحيات المعتمدين بتاريخ 15 أكتوبر 2015.

ج: إستراتجية المصرف (2021، 2019) التي تم اعتمادها بتاريخ 13 ديسمبر 2018.

د: السياسة الانتمائية وسياسة مخاطر السيولة والتشغيلية ومخاطر الامتثال التي تم اعتمادها في ديسمبر 2015.

ثانياً: الإدارة التنفيذية

وتأتي في المقام الثاني، وتتكون من:

أ : هيئة الفتوى والرقابة الشرعية

وتشكل من كبار علماء الشريعة الإسلامية والاقتصاد ممن لهم الإلمام بالعلوم الدينية والنظم الاقتصادية والقانونية والمصرفية والمعاملات الإسلامية، يتم تعيينهم من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العادية للمصرف وهي المسؤولة الوحيدة عن إصدار الأحكام الشرعية لكل ما يتم رفعه إليها من قضايا ومواضيع متعلقة بالعقود التي يبرمها مع معامليه، والقيام بالرقابة على كافة أعمال الإدارة والفروع للتأكد من موافقتها الأحكام الشريعة الإسلامية.

ب: مصلحة الأفراد

يقدم مصرف السلام الجزائري سواءً للأفراد أو الشركات خدمات تتوافق ومعايير مصرفية معاصرة وتقنيات مبتكرة تتمثل في السلام مباشر خدمة الإعتماد المستندي، سمارت بنكنغ...الخ.

ج : مصلحة الخدمات عبر الانترنت

وتتمثل في بطاقة الدفع الإلكترونية آمنة"، بطاقات الدفع الدولية السلام فيزا .... الخ ..[1]

[1] www.alsalamalgeria.com تم الإطلاع عليه يوم 20-04-2023 على الساعة 20 سا 36د.

المطلب الثاني: منتجات مصرف السلام

يقترح بنك السلام – الجزائر مجموعة منتجات وخدمات مبتكرة مما صاغته الصيرفة المعاصرة ويمكن تقديمها كالتالي:

أولا: عمليات التمويل

يعمل بنك السلام الجزائر على تمويل مشاريع الاستثمارية وكافة احتياجات المتعاملين و المستثمرين في مجال الاستغلال، والاستهلاك عن طريق عدة صيغ تمويلية منها : المشاركة المضاربة، الإجارة، المرابحة، الإستصناع السلم البيع بالتقسيط البيع الأجل .. الخ .

ثانيا: التجارة الخارجية

يعمل أيضا بنك السلام الجزائر، على ضمان تنفيذ تعاملات التجارية الدولية دون تأخير، حيث يقترح على المستثمرين والعملاء خدمات سريعة وفعالة من :

– وسائل الدفع على المستوى الدولي: العمليات المستندية.

– التعهدات وخطابات الضمان المصرفية

ثالثا: الاستثمار والادخار

يقدم المصرف أيضا سلسلة من الاستثمارات والخدمات المالية وذلك عن طريق :

– اكتتاب سندات الاستثمار .

– فتح دفتر التوفير (أمنيتي).

– بطاقة التوفير (أمنيتي – حسابات الاستثمار ...الخ.

رابعا: الخدمات

يحاول بنك السلام إن يضع خدمات تفيد عملائه، وفق معاير مصرفية معاصرة وتقنيات عالمية مبتكرة أهمها: خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي الخدمات المصرفية عن بعد " السلام مباشر"، خدمة "موبايل مصرفنغ"، خدمة مايل سويفت " سويفتي " بطاقة الدفع الإلكترونية " آمنة، بطاقات السلام فيزا الدولية، خدمة الدفع عبر الأنترنت، خزانات الأمانات " أمان "، ماكينات الدفع الآلي ، ماكينات الصراف الآلي، ... الخ.[1]

المطلب الثالث: صيغ تمويل مصرف السلام

تنقسم أساليب التمويل في بنك السلام-الجزائر كغيره من البنوك الإسلامية بحسب العقود المستخدمة ونجد أن هناك عقود المعاوضات وعقود المشاركات وهي كالتالي: أولا : المرابحة الواعد بالشراء هي عملية شراء المصرف لأصول منقولة أو غير منقولة بمواصفات محددة بناء على طلب ووعد المتعامل بشرائها ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها وقبضها بثمن يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل.

فالعملية مكونة من وعد بالشراء ثم شراء البضاعة ثم بيعها مرابحة، ومن ثم فهي ليست من قبيل بيع الإنسان ما ليس عنده، لأن لمصرف لا يعرض أن يبيع شيئا، ولكنه يتلقى أمرا بالشراء، وهو لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب ويعرضه على المشتري الأمر ليرى إذا كان مطابقا لما وصف أم لا، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن لأن المصرف قد قبض البضاعة التي اشتراها فانتقل إليه الضمان.

أولا: المرابحة : تتم المرابحة البسيطة أو العادية بين طرفين، أحدهما يمتلك السلعة والتي يكون اشتراها في وقت سابق واحتفظ بها، إلى أن يظهر الطرف الآخر الذي يرغب بشرائها مقابل الثمن الذي اشتراها بها الطرف الأول بالإضافة إلى ربح معلوم وتعني بيع المالك لسلعة يملكها أصلا بمثل الثمن الأول وزيادة ربح. وقد تم تطوير المرابحة البسيطة لتتلاءم مع

[1] منتجات بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com ، يوم 15/04/2023 على الساعة 13:31

العمل المصرفي الإسلامي لتصبح المرابحة للآمر بالشراء وهي تعني أن يطلب العمل من البنك الإسلامي شراء سلعة معينة محددة بعد الاتفاق على تكلفة الشراء وربح البنك الإسلامي، على أن يسدد العميل ثمن البيع المتفق عليه دفعة واحدة بالكامل أو آجلا أو على أقساط محددة مبالغها واستحقاقها، وذلك وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا.[1]

ثانيا: الإجارة: هو عقد بين البنك والمتعامل يؤجر البنك بمقتضاه عينا موجودة في ملك البنك عند التعاقد أو موصوفة في ذمة المؤجر تسلم في تاريخ محدد وهي نوعان:

إجارة منتهية بالتمليك: وهي التي تنتقل فيها ملكية العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة (قد تكون العين المؤجرة مشتراة من المتعامل نفسه أو من طرف ثالث).

إجارة تشغيلية : وهي التي تعود فيها العين المستأجرة إلى المؤجر في نهاية مدة الإجارة.

ثالثا: الاستصناع: هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها، ويعتمد البنك في إطار التمويل عن طريق الاستصناع على صيغتين اثنتين بحسب موضوع التمويل وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي والتي يمكن أن نميز بين تطبيقين لهذه الصيغة بحسب موضوع الاستصناع وهما صيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في المباني وصيغة الاستصناع والاستصناع الموازي في غير المباني أما بالنسبة للصيغة الثانية للاستصناع فهي صيغة لاستصناع مع التوكيل بالبيع حيث يقوم البنك من خلالها بشراء سلع أو تجهيزات مصنعة من قبل المتعامل ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها، وعليه فإن هذه الصيغة تعتمد على عقدين الأول عبارة عن عقد استصناع يكون البنك فيه مستصنعا والمتعامل صانعا، والثاني يعتبر عقد توكيل بالبيع يوكل من خلاله البنك المتعامل في بيع المصنوعات.

رابعا : البيع بالتقسيط للسيارات: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف ببيع سيارات متوافرة لديه مملوكة له ومقبوضة من قبله بالتقسيط للمتعاملين، حيث يعرض على المتعاملين

[1] حلموس الأمين، كزيز نسرين جوان، بيع المرابحة للآمر بالشراء دراسة في المفهوم، الإجراءات، الضوابط الشرعية. مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد والإدارة المجلد 1 ، العدد (1) 2017، ص 42.

شراء السيارات المتوافرة ضمن مخزون السيارات التي اشتراه مسبقا وقبضها القبض الناق للضمان إذا كانت السيارة المرغوب شراؤها من قبل المتعامل غير متوافرة ضمن مخزون المصرف فإنه يقوم باقتنائها وتملكها وعقب قبضها القبض الناقل للضمان ما يعرض على المتعامل شراءها. من ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما ،وصف، كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

لا يسبق البيع للمتعامل توقيع وعد بالشراء من قبله، حيث لا يوقع المتعامل في الحالتين عند تقدمه بطلبه وعدا بالشراء، ومن ثم ليس على المتعامل أي التزام قبل توقيعه عقد البيع بالتقسيط.

خامسا: السلم: هي صيغة تمويل تتم على مرحلتين وتعتمد على عقدين منفصلين عقد بيع السلم وعقد التوكيل بالبيع حيث يقوم المصرف بشراء سلع أو بضائع من المتعامل سلما ثم يوكله في بيعها بعد تسليمها .

تعرف على أنها عقد بيع بين المتعامل (المسلم إليه) وهو البائع، والمصرف (المسلم) وهو المشتري بمقتضاه يلتزم المشتري بدفع الثمن معجلا مقابل استلام المبيع مؤجلا على أن يكون المسلم فيه –المبيع–مضبوطا بصفات محددة ويسلم في أجل معلوم ومن أنواعه :

- **السلم الموازي:** يتمثل السلم الموازي في دخول المصرف في عقد سلم مستقل ثان مع طرف آخر على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد عليها في السلم الأول وذلك بهدف بيع السلعة المشترات ضمن عقد السلم الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول.

– عقد التوكيل بالبيع: هو عقد مستقل يقوم من خلاله المصرف بتوكيل المتعامل البائع سلما ببيع السلع محل عقد بيع السلم بعد تسليمها للمصرف بشروط معينة.

سادسا : المشاركة: تنفذ صيغ المشاركة لدى المصرف من خلال شركة العقد وشركة الملك وتكون الشركة فيهما شركة دائمة أو متناقصة ونعني بشركة العقد ذلك الاتفاق بين اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة، بقصد الاسترباح أما بالنسبة لشركة الملك فهي تملك اثنين فأكثر عينا أو دينا عن طريق الإرث أو الشراء أو الهبة أو الوصية أو نحو ذلك من أسباب التملك، ويكون كل منهما أجنبيا في نصيب صاحبه ممنوعا من التصرف فيه إلا بإذنه.

1- صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة العقد: هي شركة يعقدها المصرف مع المتعامل حيث يسهم كل منهما في رأس مال صفقة أو مشروع على أن يقتسما الربح المحقق بناء على النسب المتفق عليها ضمن العقد، وتظل الشركة قائمة إلى انقضاء مدتها أو موضوعها .

2- صيغة المشاركة لدى المصرف على أساس شركة الملك: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بناء على طلب المتعامل بمشاركته في شراء أو تملك عقار فيكون لكل منهما حصة شائعة في ملكيته وعلى أساسه ما يقوم المصرف بإيجار هذه الحصة إلى المتعامل إجارة منتهية بالتمليك .

ثالثا: المشاركة المتناقصة: هي صيغة يقوم من خلالها المصرف بمشاركة المتعامل في مشروع قائم أو بصدد الإنجاز على أن يقتسما الأرباح المحققة وفق النسب المتفق عليها، ويعد المصرف في إطارها المتعامل من خلال وعد منفصل أن يبيعه حصصه تدريجيا أو دفعة واحدة حيث يتنازل عنها بناء على طلب المتعامل بعقود بيع مستقلة ومتعاقبة بالثمن المتفق عليه عند البيع.

فالمشاركة المتناقصة عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجيا إلى أن يتملك المشتري المشروع بكامله. وتتكون هذه العملية من الشركة في أول الأمر، ثم البيع والشراء بين الشريكين على ألا يكون البيع والشراء مشترطا في هذه الشركة، وإنما يتعهد

الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، وكذلك يقع البيع والشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر.

سابعا: المضاربة: وهي عبارة عقد شراكة في الربح بمال من أحد الطرفين وعمل من الآخر وهي عقد مشروع ينظم التعاون الاستثماري بين رأس المال من جهة والعمل من جهة أخرى، بحيث يكون الربح الناتج عنها مشتركاً، ومشاعا بين طرفيها وفق ما يتفقان عليه. ويسمى الطرف الذي يدفع رأس المال (رب المال)، ويسمى الطرف الذي عليه العمل (المضارب) أو (العامل) أو (المقارض).

ويمكن تقسيمها للنوعين:

1 – المضاربة المطلقة: هي التي يفوض فيها رب المال المضارب في أن يدير عمليات المضاربة دون أن يقيده بقيود، حيث يعمل فيها بسلطات تقديرية واسعة.

2– المضاربة المقيدة: هي التي يقيد فيها رب المال المضارب بالمكان أو المجال الذي يعمل فيه وبكل ما يراه مناسباً بما لا يمنع المضارب عن العمل.

ثامنا: البيع الأجل : وهو البيع الذي يتفق فيه العاقدان على تأجيل دفع الثمن إلى موعد محدد في المستقبل وقد يكون الدفع جملة واحدة أو على أقساط.

أما بالنسبة للمصرف فيعتبر الصيغة التي يقوم من خلالها بشراء سلع أو بضائع أو آلات أو معدات بناء على طلب المتعامل، ويقوم بعد تملكه لها وقبضها القبض الناقل للضمان ببيعها للمتعامل بالأجل.

ومن ثم ليس في العملية بيع لما لا يملكه المصرف، لأن المصرف لا يبيع حتى يملك ما هو مطلوب من المتعامل ويعرضه عليه ليرى إذا كان مطابقا لما وصف كما أن هذه العملية لا تنطوي على ربح ما لم يضمن، لأن المصرف قد قبض ما اشتراه فأصبح قابضا وضامنا يتحمل تبعة الهلاك.

تتوزع صيغ بيع الأجل لدى المصرف بين صيغ بيع الأجل للمؤسسات وصيغ بيع الأجل للأفراد.

حيث تتم صيغ بيع الأجل للمؤسسات من خلال تأجيل دفع الثمن إلى أجل محدد دفعة واحدة أو على أقساط أما بالنسبة للأفراد فتكون من خلال تقسيط دفع الثمن لأجل محدد وفق صيغة البيع بالتقسيط.[1]

المطلب الرابع: المؤشرات المالية لمصرف السلام

سنتطرق في هذا المطلب لأهم المؤشرات المالية الخاصة بمصرف السلام خلال السنوات 2013 – 2019:

الجدول رقم 1 : تطور مجموع الميزانية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مجموع الميزانية	39.550794	36.309.089	40.575.207	53.103.919	85.775.329	110.109.059	1131.018.967
نسبة النمو	-	%8.1-	%11.7	%30.87	%61.5	%28.3	%18،9

المصدر: من إعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول تطورات مجموع الميزانية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث سجل المصرف نسبة نمو في الميزانية قدرت ب 61 بالمائة والتي اعتبرت بمثابة الذروة بعد أن كان قد سجل نتيجة سلبية خلال السنوات الأولى ويعود ذلك لزيادة نشاط المصرف وتنويع التمويل و كذا استحداث القرص الاستهلاكي، وقد استمرت هذه النتيجة بالزيادة في السنوات الأخرى لغاية 2019 ولكن بوتيرة اقل.

[1] صيغ بنك السلام https:/www.alssalamalgeria.com يوم 15/04/2023 على الساعة 12:21

الجدول رقم 3: تطور صافي الايرادات لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
صافي الايرادات	4.022	2.859	2.214	2.769	3.990	-	-
نسبة النمو	-	%28،9	%22.5	%25	%44	-	-

المصدر: من اعداد الطلبة اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول تطورات صافي الإيرادات لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث لم يسجل المصرف نسبة نمو خلال الثلاث السنوات الأولى وذلك راجع لكون المصرف في بداية عمله، إضافة إلى سعيه للتوسع وتراجع مداخيل التمويلات الاهتلاكات والمؤونات وبقي على نفس المنوال لغاية سنة 2016 حيث بدأت نسبة نمو الإيرادات بالزيادة لانتهاج المصرف سياسيات جديدة، وكذا إدخال الرقمنة إلى المعاملات لتسهيل إيصالها لجل فئات المجتمع.

الجدول رقم 4: تطور النتيجة الصافية لمصرف السلام خلال الفترة 2013-2019

المؤشرات المالية	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
النتيجة الصافية	1267	1383	301	1080	1181	2418	4007
نسبة النمو	-	%15 .9	%78.32	%%258.8	%9.35	%104	%63.2

المصدر : من إعداد **الطلبة** اعتمادا على التقارير السنوية لمصرف السلام **www.alsalamalgeria.com**

يمثل الجدول تطورات النتيجة الصافية لمصرف السلام الجزائري خلال الفترة 2013-2019 حيث سجل المصرف نتيجة صافية بقيمة 40 مليار دينار تقريبا سنة 2019 أي زيادة قدرها 63 بالمائة نسبة لسنة 2018، في حين سجلت أدنى نتيجة 301 مليون دينار سنة 2015. وهذا راجع لزيادة خسائر القيمة وكذا الاهتلاكات بنسب متفاوتة.

المبحث الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث متغيرات المصرف

سنتطرق في هذا المبحث إلى الإلمام بجل المتغيرات التي يستخدمها المصرف محل الدراسة والذي تم التطرق اليه سابقا لتعزيز العمل بالشمول المالي .

المطلب الأول: تعزيز الشمول المالي عن طريق حسابات الإيداع

يتيح مصرف السلام كغيره من البنوك الإسلامية التعامل مع زبائنه والمستثمرين في مجموعة من الحسابات (إيداع /إقراض) وفي هذا المطلب سنتطرق إلى أحد أهم حسابات الاستثمار.

أولا: تعريف حسابات الاستثمار: هو حساب محدد المدة، يدر لصاحبه أرباحا حسب مدة الاستثمار والمبلغ المستثمر، يتم توزيع الأرباح فيه وفقا للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام – الجزائر، أكثر ما يميزه انه وديعة معتمدة من قبل الهيئة الشرعية للمصرف ويتم دفع الأرباح كل ربع سنوي.

يتم تصنيفه من حيث الصيغة الشرعية على أساس أنه صيغة مضاربة على اعتبار انه عقد مشاركة بين المصرف والمتعامل في صفقة أو مشروع يسهم العميل بتمويله ويتكفل المصرف بإدارته وتنفيذه على أن يوزع الربح بينهما بحسب النسب المتفق عليها مسبقا.

ثانيا: خصائص حسابات الاستثمار

من الحسابات (متوسطة / طويلة الأجل حيث تتراوح مدة الاستثمار من 03 إلى 60 شهرا وأكثر، ويجري سريان مفعول مدّة الوديعة ابتداء من تاريخ فتحها.

- ✓ يتم تسديد الأرباح عند تاريخ الاستحقاق وبعد اقتطاع الضريبة على الدخل الإجمالي أو على أرباح الشركات أو رسوم أخرى في حساب الشيك أو الحساب الجاري للمتعامل.

✓ في حالة عدم حصول المصرف على طلب المتعامل لتجديد الوديعة قبل أو عند تاريخ الاستحقاق، فإنه يمكن للمصرف تجديد هذا الاستثمار لمدة 12 شهرا بمعدل ربح موافق للشروط المصرفية السارية المفعولة لدى مصرف السلام – الجزائر .

✓ حسابات الاستثمار تمكنك عملاء المصرف من اختيار مدة الاستثمار (من 03 إلى 60 شهر وأكثر) والمبلغ الأدنى المستثمر يكون من 100000 دج.

✓ للمستثمر الحق في إمكانية فسخ الوديعة قبل أجل الاستحقاق على أن يفقد حقه في الربح المقرر ضمن شروط المصرف ويحتسب لفائدته ربح المدة المنتهية منقوصا 1%.

✓ يمكن غلق الحساب موضوع هذه الاتفاقية حسب الحالات الآتية:

– بطلب من صاحب الحساب.

– بناء على قرار من قبل المصرف في إطار تطبيق الأحكام الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب.

– بناء على قرار من قبل المصرف تنفيذا للأحكام القضائية المتعلقة بالإفلاس أو التصفية.

ثالثا: تعريف الحسابات الجارية – السلام –

هو حساب إيداع تحت الطلب بالدينار الجزائري تمر من خلاله عمليات دفع من قبل المؤسسات (تسديد الأجور أو فاتورات، ...الخ) أو لفائدة الشركات في نطاق معاملاتها الاقتصادية اليومية. فالحساب الجاري يتيح للمتعاملين القدرة على تحويل أموالهم والقيام بعمليات وقت ما أرادوا استغلال أموالهم او سحبها.

رابعا: مزايا الحسابات الجارية

من أكثر ما يميز الحسابات الجارية ما يلي:

✓ قبول الإيداعات النقدية والشيكات في جميع فروع المصرف.

- ✓ الحصول على دفتر شيكات مجاني.
- ✓ الحصول على كشف الحساب دوري مجاني عبر البريد الإلكتروني.
- ✓ إمكانية متابعة وإدارة الحساب من خلال قنوات المصرف الإلكترونية: السلام مباشر"، "السلام سمارت مصرف ".

خامسا: تطور حسابات الإيداع لمصرف السلام 2013-2019

سنتطرق في هذا المطلب إلى الإحاطة بأهم التطورات التي شهدتها حسابات الإيداع المصرف السلام.

الجدول رقم :05 تطور حسابات الإيداع بمصرف السلام 2013-2019

السنوات	2013	20114	2015	2016	2017	2018	2019
حجم الودائع	19.084.71	15.409.819	19.407.756	29.084.23	53.717.82	70.615.294	84.671.904
معدلات النمو	-	%19.25-	%25.94	%49.85	%.84	%31.4	%19.90
حجم ودائع الإستثمار	1218393	1403860	2253596	4101081	6026287	7762247	11794091
معدل ودائع الإستثمار	-	%15.22	%60.52	%811.97	%46.94	%28.80	%511.94
حجم الودائع الجارية	6321437	5938373	7503315	1114831179	19008462	20869577	22718951
معدل نمو الودائع الجارية	-	%6.05-	%26.35	%53.04	%65.53	%9.79	%8.86

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام

www.alsalamalgeria.com

التحليل: من الجدول الموضح أعلاه، والخاص بتطور حجم الودائع في بنك السلام، نلاحظ بلوغ الودائع أكثر من 53 مليار دولار اي زيادة قدرها 193 حيث بلغت ذروة نموها سنة 2017 بقيمة قدرت ب 84.6% وأدنى قيمة سنة 2014 مع تذبذبات خلال السنوات الاخرى دلالة على التغيرات المختلفة والتغيرات في حجم ودائع المصرف.

فالمصرف كان قد شهد سنة 2013 زيادة في عدد المتعاملين و الذي بلغ في نهاية السنة 5580 متعامل، وهذا راجع لاعتماد المصرف لإستراتيجية تنويع المحفظة في نشاطات متنوعة وكذا إطلاق خدمات الكترونية عبر منتوج السلام "مباشر وبطاقات الدفع "امنة"، إضافة لذلك إطلاقه لخدمة السلام إيجار" كمنتوج جديد استقطب به عدد معتبر من المتعاملين الاقتصاديين، وفي ظل سعي المصرف إلى تطوير من جودة خدماته، فقد قام أيضا بتشغيل 6 وحدات جديدة للدفع الالكتروني "TPE" بالمحلات التجارية ما سهل على المتعاملين القيام بعملياتهم التي يحتاجونها إضافة لكل ما سبق فقد قام بحملات ترويج عن طريق مشاركته في تظاهرات اقتصادية، كل هذا أدى لزيادة من معدل نمو المصرف ب 23%، إلا أنه وفي سنة 2014 فقد شهد المصرف انخفاض معتبر في عدد المتعاملين الذي استقطابهم فقد قدر عددهم ب 600 متعامل فقط و الذي يعتبر قيمة ضئيلة من عدد المتعاملين للسنة السابقة، هذا أدى إلى انخفاض نسبة النمو بقيمة قدرها 19.25% مقارنة بسنة السابقة، إلا أن المصرف قد تدارك هذا الانخفاض في سنة 2015 فنلاحظ ارتفاع في قيمة نمو الودائع قدر ب 25.94%، وارتفع حجم الودائع من 19 مليار دج إلى 23 مليار دج في سنة 2015، فقد ركز المصرف خلال هذه السنة على جودة خدماته وتحسينها أكثر بداية من تطوير مهارات موظفي المصرف من أجل التكيف مع المتغيرات والتفاعل مع التطورات الحديثة والتحكم أكثر في تقنيات التسيير الكمية والنوعية بإعداد وتنفيذ أكثر من 40 برنامج تدريبي في مختلف التخصصات، اضافة لذلك زاد المصرف من فروعه و قام بتوظيف 30 موظف جديد ما أدى إلى زيادة ثقة المتعاملين بالمصرف وشعورهم بالأمان لتعاملهم معه و كذا الرضا مما يقدمه من خدمات، وعلى نفس المنوال استمر نمو المصرف حيث انه قد سجلت الودائع ارتفاعا ملحوظا في سنة 2016 بنسبة 46 % مقارنة بنفس الفترة لـ 2015 منتقلة من 210 مليون دولار إلى 305 مليون دولار، و قد تمكن المصرف عموما من تحقيق التوازنات المستهدفة في تركيبة الودائع حيث تمثل حسابات الودائع الجارية 34% من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 5.67 مليون دولار إلى 105 مليون دولار أي بنسبة نمو 56 % نتيجة لاستقطاب متعاملين

جدد و توطين عملياتهم الجارية بالمصرف فقد تم فتح 887 حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا وذلك بفتح 621 حساب جديد بفضل توطين رواتب الموظفين و عرض خدمات جديدة في مجال التجزئة (التمويل الاستهلاكي، الخدمات الإلكترونية، بطاقات الدفع....) وتمثل حسابات الاستثمار والادخار نسبة 27 % من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 55 مليون دولار إلى 88 مليون دولار أي بنسبة نمو 44 % نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 818 حساب ادخار جديد سنة 2016، أما بالنسبة ل 2017 فنلاحظ انه قد سجلت ودائع العملاء ارتفاعا ملحوظا قدرت بنسبة 88 % مقارنة بنفس الفترة لـ 2016 منتقلة من 309 مليون دولار إلى 553 مليون دولار، وفيما يخص تركيبة الودائع فيمكننا القول ان الحسابات الجارية تمثل 31 % من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 102مليون دولار إلى 171 مليون دولار أي بنسبة نمو 68 % نتيجة لاستقطاب متعاملين جدد و توطين عملياتهم الجارية بالمصرف وفتح 1005 حساب جديد، وبنفس المنحى سجلت حسابات الأفراد ارتفاعا ملحوظا فقد تم فتح أكثر من 4000 حساب جديد بسبب تطوير و تحسين من خدماتها المقدمة كما نلاحظ ان حسابات الاستثمار و الادخار تمثل هي الأخرى نسبة 25 % من إجمالي الودائع و قد انتقلت من مبلغ 35 مليون دولار إلى 52 مليون دولار أي بنسبة نمو 50 % نتيجة لتعزيز سمعة المصرف بالسوق و عرض أفضل الخدمات و تم تسجيل فتح 1850 حساب ادخار جديد سنة 2017 ومن الملاحظ أن الودائع الادخارية شهدت نموا معتبرا في 2018 و2019 وإن كان نمو منخفض مقارنة مع السنتين السابقتين حيث ارتفعت بمبلغ 1.4 مليار دينار جزائري ما يقدر ب34 مليون دولار وبنسبة نمو 54% ، فبالنسبة لرصيد الادخار فقد نمى بمتوسط 340 مليون دينار جزائري ما يقدر ب3 مليون دولار في الشهر الواحد لمتوسط 700 حساب جديد في الشهر بين 500 و 900 حساب، مبدئيا يمكن أن نرد هذا النمو إلى عوامل عدة ساهمت فيه منها توسع شبكة فروع المصرف، حيث تم افتتاح عشرة فروع جديدة للمصرف بين سنتي 2018 و 2019 ، ومنها أيضا النمو السريع لنشاط تمويل الأفراد، وكذلك مختلف

الحملات الترويجية والتسويقية للتشجيع على الادخار، دون أن نغفل العوائد المحفزة الموزعة من قبل المصرف على هذه الفئة من الودائع والتي بلغت نسبة 8.3%.

المطلب الثاني: تعزيز الشمول المالي من حيث القروض يسعى مصرف السلام الجزائري كغيره من المصارف الإسلامية لتقديم التمويل اللازم لكافة القطاعات والأنشطة الاقتصادية بطريقة تتناسب مع كل نشاط إضافة إلى تعدد وتنوع الخدمات التقليدية المستخدمة كل ذلك في إطار تعزيزه للشمول المالي.

في هذا المطلب سنتطرق إلى التمويلات الممنوحة من طرف البنك وتطورها.

أولا: التمويلات التي يقدمها المصرف.

تنقسم الخدمات التمويلية التي يقدمها مصرف السلام لعملائه سواء كانوا أفرادا أو شركات) إلى نوعين أساسيين، هما:

- ✓ ائتمانات قصيرة الأجل (دورة الاستغلال).
- ✓ ائتمانات متوسطة وطويلة الأجل (دورة الاستثمار).

يمكن تقسيم التمويلات التي يقدمها مصرف السلام مع المفهوم الإسلامي لكل عملية تمويلية في الجداول الموالية:

الجدول رقم 06 : التمويلات الممنوحة للشركات.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الشركات	تمويل العقارات	الإجارة / الاستصناع
	تمويل أشغال هندسية مدنية	المرابحة/الاستصناع المضاربة/المشاركة
	تمويل معدات مهنية	المرابحة / الإجارة
	تمول معدات نفل	المرابحة / ا لإجارة
	تمويل استغلال	المرابحة/لسلم
	السلام إيجار	الاعتماد الايجاري
	السلام إيجار ليزسد	الإجارة

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول أعلاه أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري الخاصة بالشركات و صيغتها الشرعية، حيث نلاحظ أن صيغة المرابحة هي الأكثر استخداما مع الشركات، وذلك لتميز الصيغة وكثرة طلبها من طرف الشركات نظرا لسهولة المعاملة فيها وثقتهم العالية بها.

الجدول رقم 07 : التمويلات الممنوحة للأفراد.

	اسم عملية التمويل	الصيغة الشرعية لعملية التمويل
الأفراد	السلام تسيير للسيارات	بيع بالتقسيط
	تسيير لتمويل الدراجات النارية	بيع بالتقسيط
	دار السلام لامتلاك منزل	الإجارة
	دار السلام لتهيئة المنزل	الاستصناع /البيع لأجل / المشاركة
	دار السلام لبناء أو توسيع منزل	الإجارة
	دار السلام استئجار	الإجارة
	دار السلام LPAi'LPP	المشاركة

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الموقع: www.alsalamalgeria.com

يمثل الجدول أشكال التمويلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري للأفراد نلاحظ أنه لا يوجد صيغة محددة يفضلها الأفراد.

ومنه نصل أن مصرف السلام الجزائري يقوم وتماشيا مع فلسفته المصرفية الشاملة بتمويل مختلف الأعوان الاقتصاديين وكذا مختلف الأنشطة والقطاعات الاقتصادية بواسطة قروض ذات أجال مختلفة، في ظل الأساليب والصيغ الإسلامية المعمول بها.

ثانيا: تطور التسهيلات الممنوحة من قبل مصرف السلام 2013-2019

شهدت تسهيلات مصرف السلام تطورات واضحة خلال هذه الفترة، يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم 08 : تطور التسهيلات الممنوحة من طرف بنك السلام (2013-2019)

مؤسسات	السنة / البنود	2013	2014	2014	2015	2016	2017	2018
خاصة	تمويل دورة الامتغلال	19696910	15066234	16567805	20169054	27 143656	42244302	**53168392**
	تمويل دورة الاستثمار	7104262	8649378	643048.؟	7866447	817 1368	10487621	**11333094**
	إجارة أصول منغولة	/	/	/	822162	3911926	7173303	**9006385**
	إجارة عفارات	/	/	/	183005	3154795	4030784	**6081941**
	حسابات جارية مدينة	1551461	80515	39956	63793	27145	47769	**209146**
مؤسسات عامة	إجارة أصول منغولة	/	/	/	/	/	9368	**14352**
الأفراد	تمويل عقاري للأفراد	413613	143348	92031	494700	1376376	2246893	**3029808**
	تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	46826	3653767	11587952	**16742640**
إجمالي التمويلات		**28774**	**23939**	**21268**	**29337**	**45454**	**75340**	**95583**

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام

www.alsalamalgeria.com

كما يمكن توضيح معدلات نمو حسابات تمويل مصرف السلام في الجدول الموالي:

الجدول رقم :09 معدلات النمو حسابات تمويل مصرف السلام 2013-2019

	السنة	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019
مؤسسات خاصة	معدل نمو تمويل دورة الاستغلال	33.1%	(5.23)%	99.9%	21.7%	34.5%	55.6%	25.8%
	معدل نمو تمويل دورة الاستثمار	23.9%	21.7%	(6.25)%	22.3%	3.8%	28.%	8%
	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	375.8%	83.3%	25.5%	375 .8%
	معدل نمو إجارة عقارات	/	/	/	128.1%	27.7%	26%	128.1%
	معدل نمو حسابات جارية مدينة	1548.8 %	(94.8)%	(50.3)%	59.6%	(57.4)%	75.9%	337.8%
مؤسسات عامة	معدل نمو إجارة أصول منقولة	/	/	/	/	/	/	53.2%
	معدل نمو تمويل عقاري للأفراد	48.6%	66)%	(35.7)%	437.5%	1178.2%	632%	348.4%
	معدل نمو تمويل استهلاكي للأفراد	/	/	/	/	7702%	217.1%	44.4%
نسبة نمو إجمالي التمويلات		36%	(17)%	(6)%	38%	55%	66%	27%

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على القوائم المالية الخاصة بمصرف السلام

www.alsalamalgeria.com

وفيما يلي الرسم التوضيحي لحجم تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الممنوحة من مصرف السلام لكل من المؤسسات الخاصة والعمومية وكذا الأفراد 2013-2019.

الشكل رقم 01 : تمثيل إجمالي تمويلات الحسابات .

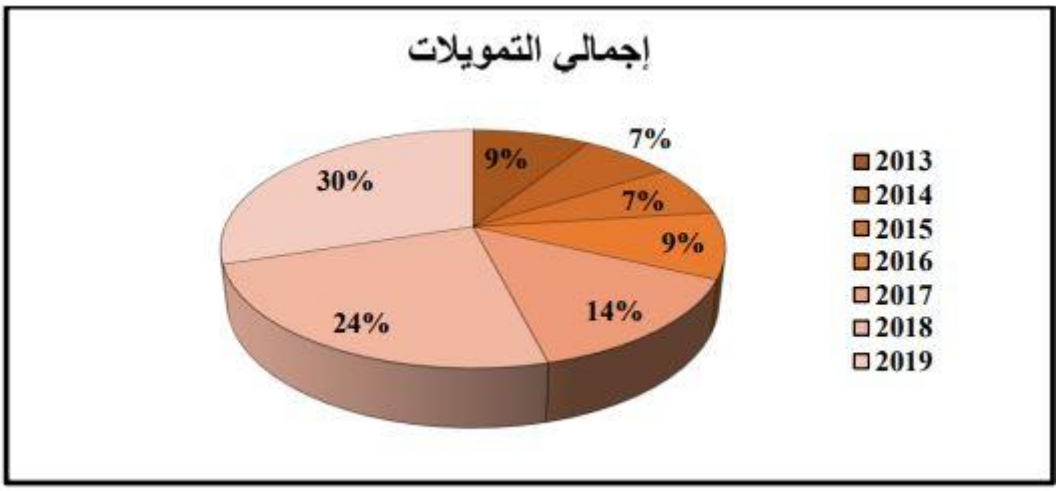

المصدر : من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجداول

الشكل رقم 02 : تمثيل التسهيلات الممنوحة للمؤسسات الخاصة.

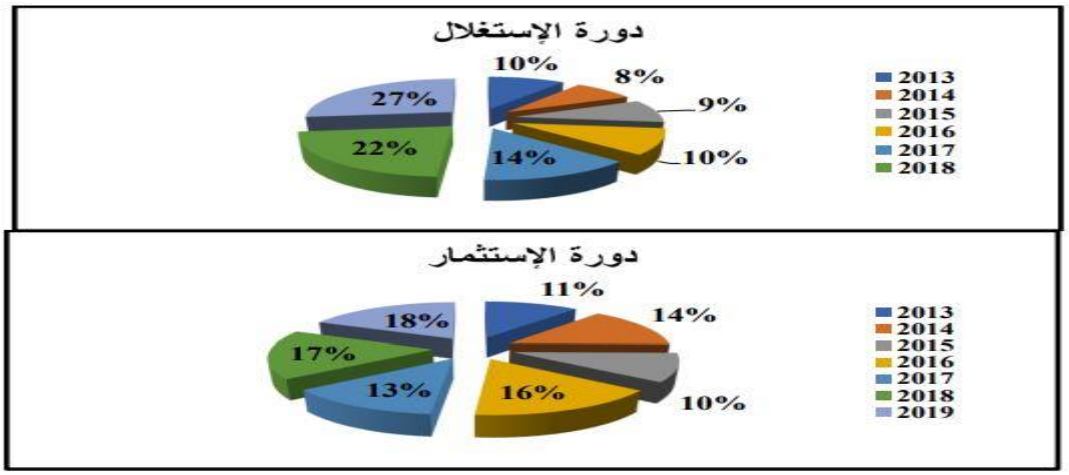

المصدر: من إعداد الطلبة بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام 2013-2019.

الشكل رقم 03: الاصول المنقولة لمؤسسة خاصة.

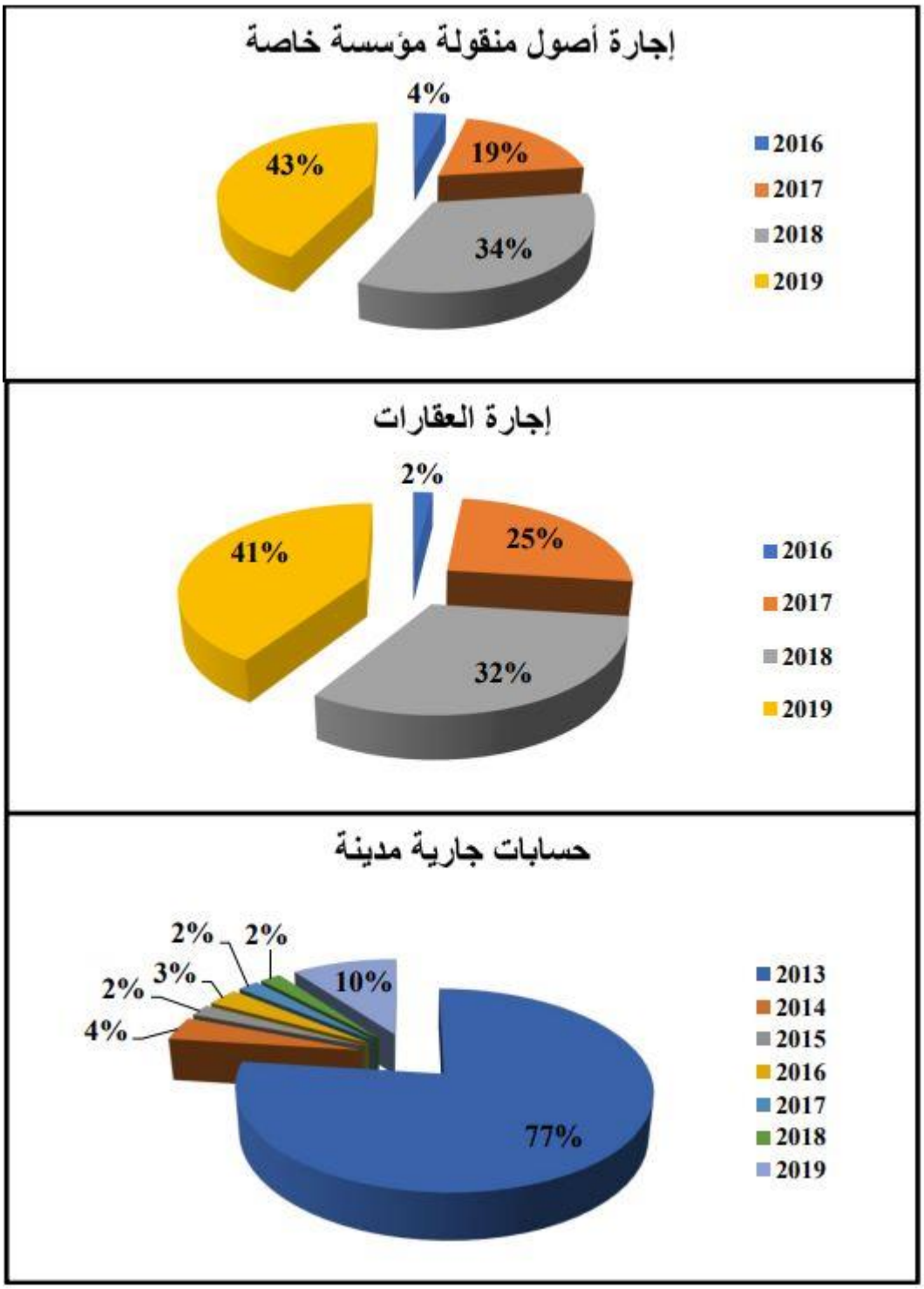

المصدر : من إعداد الطلبة بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام 2013-2019.

الشكل رقم 04: التسهيلات الممنوحة للمؤسسات العمومية.

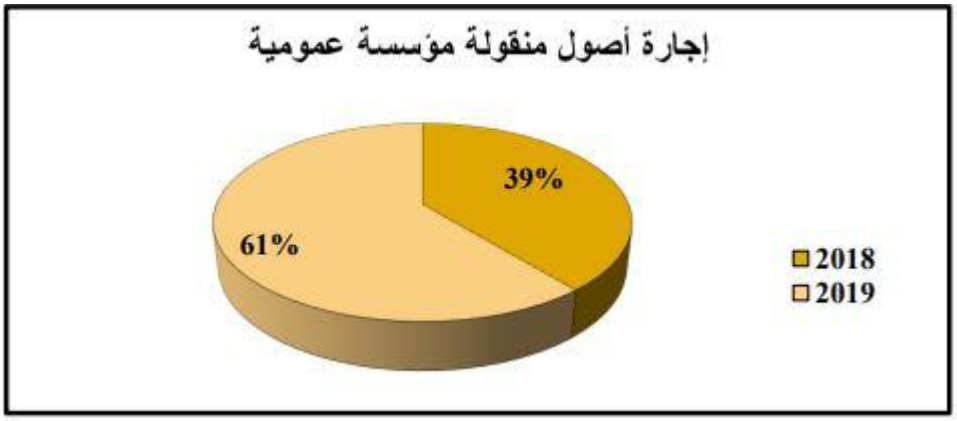

المصدر : من إعداد الطلبة بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام 2013-2019.

الشكل رقم 05: التسهيلات الممنوحة للأفراد .

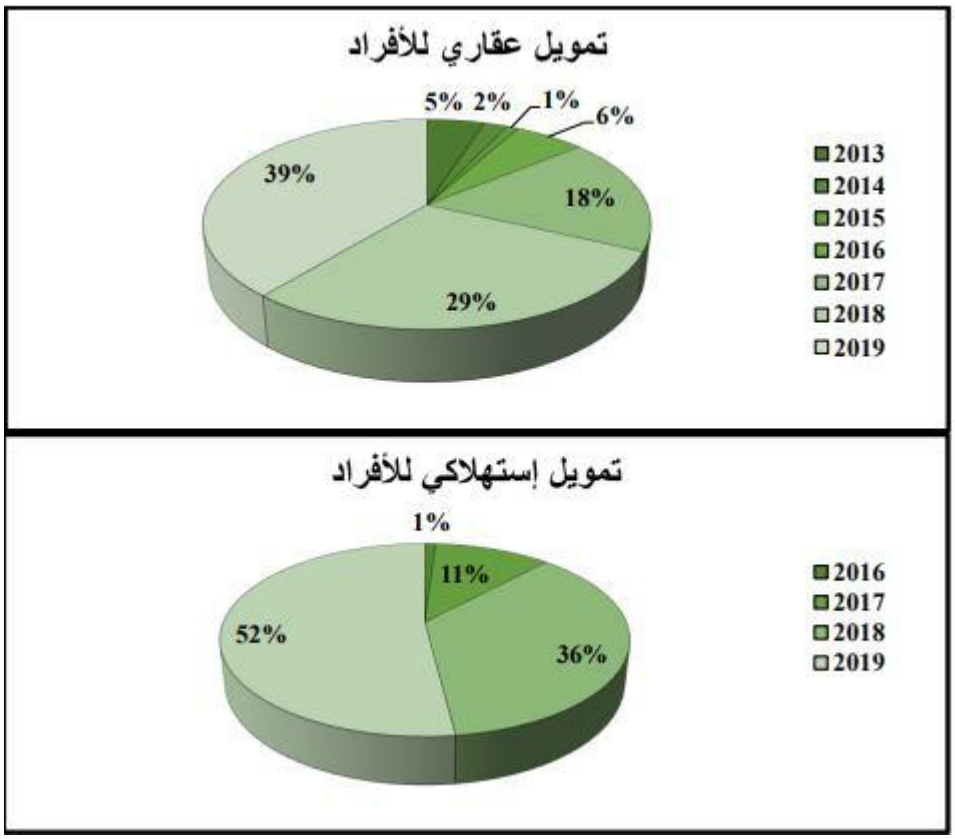

المصدر : من إعداد الطلبة بالاستعانة بالتقارير المالية لمصرف السلام 2013-2019.

التحليل:

يمثل كل من الجدولين والتمثيلات البيانية أعلاه تطور التسهيلات الممنوحة من طرف مصرف السلام الجزائري خلال الفترة (2013-2019).

حيث يبين الجدول رقم 04 التسهيلات الممنوحة والجدول رقم 05 معدلات النمو الخاصة بكل حساب إضافة لمعدلات النمو إجمالي التمويلات، أما التمثيل البياني فيوضح تطور نسب الحسابات التمويلية وإجمالي تلك التمويلات الخاصة بالمصرف خلال السبع سنوات الأخيرة. يلاحظ من التمثيل البياني رقم 01 أن إجمالي التمويلات بلغ أكبر قيمة لها في سنة 2019 بنسبة 30 % ما يقابل 95583 آلاف دج، بمعدل نمو 27% وأدنى قيمة شهدها المصرف كانت سنتي 2014 و 2015 بنفس النسبة 7% قدرت ب 23939 ألاف دج و 21268 آلاف دج على التوالي، مع تذبذبات في السنوات الأخرى.

في سنة 2013 بلغت نسبة إجمالي التمويلات ب 9% ما يقدر ب 28774 آلاف دج ويعود ذلك للاستراتيجيات المعتمدة من طرف المصرف للترويج وزيادة عدد المتعاملين إضافة للزيادة في عدد الودائع التي ساهمت في زيادة منح التسهيلات بذلك حقق معدل نمو معتبر 36% حسب الجدول رقم 05.

يلاحظ من التمثيل البياني رقم 02 أن المصرف يمنح التسهيلات الخاصة بالاستثمار ودورة الاستغلال بنسبة 11%، بمعدل نمو 33.1 و 10 معدل نمو 23.9% على التوالي ويعود ذلك كونها تسمح بتوظيف وتشغيل المدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية. أما عن حسابات جارية مدينة أخذت حصة الأسد بنسبة 77% وذلك لكثرة طلب المتعاملين عليها فحققت معدل النمو التالي 1548.8%. أما في سنتي 2014 و 2015 قد انخفضت كل مؤشرات المصرف و من ضمنها التمويلات و هذا ما يوضح الجدول حيث أن المصرف لم يحقق معدل نمو بل كانت القيمة بالسالب كالتالي: (17%) و (6%) على التوالي، ويعود ذلك للوضع الخارجي الوطني (أزمة البترول) التي أضعفت الاقتصاد عموما والمنظومة المصرفية خصوصا إضافة لضعف تسيير وحوكمة الإدارة المؤقتة، ومن بين الأسباب الأخرى التي جعلت هنالك تراجع في منح التمويلات كما هي موضحة في الرسم البياني

حيث بلغ التمويل العقاري للأفراد 92% 1% بانخفاض قدر ب (66%) و (35.7%) انتهاج المصرف سياسة حذرة في منح التسهيلات والقوانين الصادرة آنذاك كما نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 11 إلى 14 في سنة 2014 وذلك باعتبار أنها تشغيل للمدخرات بأقل التكاليف وأكثر ربحية ما أدى إلى تفضيلها من طرف المتعاملين في تلك الظروف، بعدها عاودت الانخفاض في سنة 2015 حتى بلغت 10% بسبب الانتكاسة التي مر بها المصرف وانخفاض مؤشراته.

بدأ المصرف في العودة في سنة 2016 بل وحقق معدل نمو مرتفع مقارنة بالسنوات السابقة حيث بلغ إجمالي التمويلات 99% ما يقدر ب 29337% ألاف دج، ويعود ذلك لسرعة و مرونة معالجة ملفات التمويل بسبب إعادة الهيكلة في إدارة التمويلات تعزيز سمعة المصرف وتنشيط الجانب التجاري و التسويقي؛ التركيز على دعم الفروع وتوسيع دائرة الزبائن باستقطاب متعاملين جدد متميزين، بالمقابل تنويع صيغ التمويل والتركيز على التمويلات قصيرة الأجل موزعة على عدة قطاعات وعرض خدمات جديدة في مجال التجزئة، إضافة للقفزة النوعية التي سجلتها عملية تمويل العقار للأفراد والشركات الصغيرة والمتوسطة، من بين التسهيلات الممنوحة الجديدة للمؤسسات الخاصة : إجارة أصول منقولة قدرت ب 882162 آلاف دج بنسبة 4%% و إجارة العقارات قدرت قيمته ب 183005 آلاف دج بنسبة 2%.

نلاحظ زيادة في تمويل الاستثمار من 16 إلى 10% لكثرة طلب المتعاملين عليها وبذلك حقق معدل نمو متمثلة في 22.3%.

وفي سنة 2017 بلغ إجمالي التمويلات 14% أي 45454 الاف دج وذلك مع تحسن المحيط الخارجي (الحالة العامة للاقتصاد وتوسيع دائرة الزبائن إضافة لولوج قطاع التجزئة والأفراد بصورة أوسع مع تحسن سمعة المصرف لدى متعامليه وزيادة ثقتهم. نلاحظ ارتفاع في نسبة إجارة أصول منقولة من 4% في سنة 2016 إلى 19 محققة بذلك معدل نمو عالي 83.3%% ويعود ذلك لابرام المصرف اتفاقيات مع كبار المتعاملين ظهور منتج

جديد "منتج ليزمد"، أما عن إجارة عقارات فقد زادت نسبته من 2 إلى 25% من العام الماضي حتى 2017 حيث تم عرض خدمات جديدة في مجال العقارات مثل منتج دار السلام للسكنات الترقوية؛ وقد عرف نشاط الاعتماد الإجاري تطورا مهما.

أما عن الخدمات التي عرضها في مجال التجزئة تمثلت في التمويل الاستهلاكي للأفراد حيث ارتفع من 1%% سنة 2016 إلى 11 سنة هذه السنة ويعود ذلك إلى ان المصرف قد تعاقد مع 24 مؤسسة لغرض استفادة موظفيها من خدمات موجهة للأفراد، إضافة إلى تزايد وتيرة تركيب السيارات وتوقيع 4 اتفاقيات مع موزعين محليين لسيارات مركبة محليا والتمويل العقاري دار السلام"؛ أيضا تم توقيع اتفاقيتين مع شركتي تامين بغرض تقديم منتجات متكاملة للمتعاملين، وبهذا حققت معدل نمو قدر بـ217.1% اي قفزة نوعية في منح التسهيلات.

واصل المصرف في التقدم والتحسن حيث ارتفع إجمالي التمويلات من 14%% في سنة 2017 إلى 24%% سنة 2018 ما يقابل 75340 الاف دج أي حقق معدل نمو مرتفع 66%% ويعود ذلك إلى معالجة ملفات الشركات الناشطة في مختلف الميادين الاقتصادية؛ حيث تمت زيادة في معالجة الملفات المدروسة بمعدل نمو قدره 54 % وقد تنوعت هذه الملفات ما بين استثمارية واستغلالية و هذا ما يفسر الزيادة في تمويل دورة الاستغلال حيث ارتفعت من 14% سنة 2017 إلى 22% سنة 2018 بمعدل نمو قدره 55.6%% اما عن تمويل دورة الاستثمار ارتفعت من 13 إلى 17% بمعدل نمو قدره 28.3. أما التمويل الاستهلاكي للأفراد فقد تضاعف ثلاث مرات من 11%% سنة 2017 إلى 36%% سنة 2018 ويعود ذلك إلى التوسع المصرفي الذي أدى إلى جذب واستقطاب أكبر عدد ممكن من المتعاملين حيث تم افتتاح 3 فروع في جنوب الجزائر ورقلة ادرار بسكرة وفرعين بالعاصمة حسيبة / سيدي يحيي" وفي شرق الجزائر "باتنة"، إضافة انه تم التعاقد مع 9 مؤسسات حكومية مع 33 اتفاقية مبرمة سابقا، حيث أصبح عدد الاتفاقيات ،42 محققا بذلك معدل نمو قدره 44.4%. وبلغ تمويل عقاري للأفراد ضعف

ما كان عليه سنة 2017 حيث بلغ أنذاك 18% وفي سنة 2018 أصبح 29% وذلك لكثرة الطلب على هذا النوع من التمويل، حقق نسبة نمو 63.2%. يتبين من الجدول والرسم البياني أعلاه أن المصرف قد حقق أعلى قيمة في إجمالي التمويلات منذ بدايته تقدر ب 95583 ألاف دج، أي بنسبة 30 في سنة 2019 ويعود ذلك لوضع إجراءات العملية والتنظيمية الخاصة باستحداث منتجات جديدة على مستوى المصرف والمتعلقة بـ: تمويل الإجارة من الباطن لفائدة الأفراد والمؤسسات تمويل إجارة الخدمات الموجه للمؤسسات والمهن الحرة والتجار، تمويل بصيغة المزارعة الموجه لاستئجار الأراضي الفلاحية بغية زراعتها .

إضافة لذلك تحيين الإجراءات التنظيمية لعمليات التمويل الموجهة للأفراد والمؤسسات والمهن الحرة والتجار المتمثلة في التمويل العقاري الموجه للأفراد دار السلام تمويل الاعتماد الايجاري، دليل الإجراءات العملية لمختلف الصيغ التمويلية (السلم الاستصناع المضاربة المشاركة المرابحة البيع بالتقسيط والإجارة). بذلك حقق معدل نمو معتبر 27%.

وقد انخفضت قيمة التمويلات المدروسة خلال سنة 2019 بنسبة 3% وذلك راجع إلى السياسة المنتهجة من طرف المصرف في توزيع محفظة التمويلات حيث أنه تم تأجيل مجموعة من طلبات التمويل الاستثماري وقد تم رفض تمويل عدة ملفات إما لضعف مردودية نشاط الشركة أو ضعف البيانات المالية أو عدم توافق صيغة التمويل مع تعاليم الشريعة السلامية أو سياسة المصرف. يلاحظ من الرسم البياني رقم 03 أن التمويل الاستهلاكي للأفراد ارتفع من نسبة 36% سنة 2017 إلى نسبة 56% خلال هذه السنة أي بمعدل نمو 44.4% و ذلك كنتيجة حتمية لكفاءة الخدمات وسرعة التكفل بطلبات المتعاملين من الدراسة إلى التعبئة، وهي الإستراتيجية المعتمدة من طرف الإدارة العامة التي عملت على التعريف بالصيرفة الإسلامية من خلال مختلف منافذ الإعلام والإشهار للتعريف بالمصرف فتح الفروع الجديدة عبر الوطن وتطوير مختلف المنتجات الموافقة للشريعة السمحة والمواتية لطلبات مختلف المتعاملين الاقتصاديين، حيث وانه تم التعاقد مع 14 مؤسسة لغرض

استفادة موظفيها من خدمات المصرف الموجهة للأفراد إضافة إلى 42 اتفاقية مبرمة في السنوات السابقة ما يرفع العدد الإجمالي للاتفاقيات إلى 56 اتفاقية.

أما التمويلات العقارية فقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالأفراد نسبة 39% أي ما يقابل 3029808 آلاف دج وحققت معدل نمو 34.4% مقارنة بسنة 2018 التي بلغ فيها معدل نمو 63.2% ويعود ذلك أن نشاط التمويلات العقارية للأفراد عرف تعبئة التمويلات بمختلف الصيغ المعتمدة من طرف المصرف لجمل الطلبيات المقدمة من طرف الأفراد، حيث تم دراسة 382 ملف وتم منح تمويلات لأكثر من 294 ملف وتم إبرام عدة اتفاقيات في إطار التمويل العقاري للأفراد بين المصرف وعدة مؤسسات اقتصادية و جامعات بالموازاة مع افتتاح فروع جديدة للمصرف. وقد بلغت التمويلات العقارية الخاصة بالشركات الخاصة 41% ما يقدر ب 5081941 آلاف دج، ما يفسر هذا أن المصرف انتهج سياسة انتقائية في مجال تمويل المرقيين العقاريين، بحيث تم الاكتفاء في التمويل بالمتعاملين التقليديين للمصرف، والذين يتميزون بالجدية والصرامة وبهذا حقق معدل نمو قدر بـ 128.1%.

المطلب الثالث: إجراءات مصرف السلام - الجزائر - لتعزيز الشمول المالي

يسعى مصرف السلام الجزائر – إلى تطبيق رؤيته الرامية إلى توفير خدماته المصرفية المتنوعة للمتعاملين الاقتصاديين في ربوع الوطن للمساهمة في بناء الحصر الاقتصادي وذلك في إطار تعزيز الشمول المالي سنتطرق في هذا المطلب إلى أبرز الإجراءات التي تبناها المصرف لتحقيق أهدافه المسطرة.

أولا: دعم البنية التحتية:

• بلغ عدد فروع المصرف 20 فرعا يحرص المصرف على توسيع دائرة متعامليه الاقتصاديين وتقريب خدماته لكل فئات المجتمع وتغطية ما أمكن من مراكز النشاط الاقتصادي. زيادة عدد الموظفين في كل الفروع، حيث تم خلال سنة 2019 توظيف 96 موظفا جديدا لتغطية احتياجات الإدارات والفروع القائمة والجديدة، ليصل العدد الإجمالي للموظفين 566 موظفا . في مجال تطوير المهارات، تم تنظيم 92 دورة تدريبية من بينها 79 دورة تدريبية خارجية و13 دورة تدريبية داخلية خصت 1095 مشاركة للموظفين وشملت جل المواضيع ذات الاهتمام العام والمتخصص لمهن المصرف المختلف. وبخصوص تنظيم العمل، تم اقتناء نظام معلوماتي جديد التسيير وتطوير الموارد البشرية يشتغل في شكل وحدات متوافقة تم تشغيل وحدة تسيير الرواتب وربطها بنظام المصرف المعلوماتي وسيتم تفعيل وحدة تطوير المهارات عن طريق إنشاء واجهة الموارد البشرية وربطها بفضاء التسيير الآلي.

✓ إطلاق تحديات المبيعات لخلق التنافس بين الوكالات لتحسين الأداء. إقامة مسابقة الموظف المتميز ما بين الموظفين وذلك لنشر ثقافة الجودة والتميز الإداري داخل المصرف وتحفيزهم على الانجاز والإبداع في العمل مما يحقق أهداف المصرف. توقيع اتفاقيات مع شركة السلامة لتأمينات بنسبة 85% سنة 2019.

✓ إنشاء مركز تسليم HCI لتسهيل التسليم للعملاء.

✓ تواجد الصرافات الآلية في مختلف أماكن ونقاط البيع.

✓ توفير خدمة الهاتف البنكي في الفروع حيث تم تحويل نظام الهواتف الخاصة بالمصرف من النظام التقليدي إلى النظام IP عبر أربع أرقام لحسين التواصل المرئي بين موظفي الفروع والإدارات المركزية.

✓ تشغيل وحدات جديدة للدفع الالكتروني TPE بمحلات تجارية. مواكبة تكنولوجيا العصر، تم ولوج لعالم الصيرفة الالكترونية والرقمنة غير الخدمات المقدمة ومنتجات السلام.

✓ يعمل المصرف على تحسين ظروف العمل لدى الموظفين بتصميم منظومة جديدة للمهن والكفاءات تسمح بإدارة المسارات المهنية وفق معايير الأداء والكفاءة المساهمة الفعلية في القيمة المضافة، بما يحفز الموظف على استغلال كل طاقته المعرفية والعلمية للتألق والتميز مع ايلاء أهمية خاصة للتدريب المستمر والتطوير الدائم للمؤهلات.

✓ إعداد مجموعة من النصوص التنظيمية بلغ عددها 33 نصاء تشمل الإجراءات التعليمات دليل المستعمل المنتجات المصرف الإجارة بيع الأجل السلم – الاستصناع المشاركة المضاربة)، دليل إجراء أمن نظم المعلومات ومختلف جوانب نشاط المصرف من بينها التمويل الاستهلاكي، التمويل العقاري للأفراد الدفع الالكتروني.

ثانيا: الحماية المالية للمستهلك والتثقيف المالي

✓ وضع نظام كامل وشامل لحماية المعلومات (SMSI) يوافق المعيار الدولي إيزو 27000 ، هذا النظام يعتمد أساسا على وضع سياسة و إجراءات لحماية المعلومات التوعية والتكوين، تقييم الأخطار / التحليل إدارة المخاطر حسب معيار ISO 27005 تطبيق وتشغيل SMSI استمرار المراقبة ومراجعة SMSI ؛ إدامة وتحسين SMSI

✓ تم الشروع في الانتقال للنسخة الجديدة من البنك الرقمي المتعدد القنوات، وتم تقييس الإرسال التلقائي لإشعارات العمليات وتحسين برنامج توزيع الأرباح وبرنامج تسيير عمليات فيزا.

✓ وضع نظام مركزي لمراقبة الخوادم الحساسة.

✓ ترقية مركز المعلوماتي الرئيسي وفق المعايير الدولية وإنشاء مركز معلوماتي متطور (DATACENTER)

✓ يحرص المصرف في كل سنة على وضع تحديثات جديدة تواكب التكنولوجيا والرقمنة لحماية بياناته وتسهيل الخدمات على متعامليه.

✓ يتم استحداث تقارير يتم إعدادها يوميا وكذا دوريا تختص الرقابة على القيود المحاسبية وكذا استغلال ملفات العمليات المدرجة في نظام المعلومات الهدف منها توفير أعلى مستوى من الشفافية والموثوقية للمعلومات المالية المعروضة وكذا التمكين من التحليل والتدقيق في ذات المعلومات لغرض إعداد القوائم والبيانات المالية بما يساهم في إرساء مسار ومتطلبات الرقابة الداخلية في المصرف. يقوم المصرف بكل الافصاحات المالية القانونية وذلك لضمان امتثال المصرف للقوانين والأوامر الصادرة عن بنك الجزائر وحفاظا على مصداقية المصرف.

✓ إعداد مشروع تحيين الإجراء الخاص بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب وإحصاء التشريعات والنظم بالتنسيق مع إدارة التنظيم.

✓ تحسيس جميع الموظفين بالتدابير الخاصة بمكافحة تبييض الأموال والسهر على برامج التكوين في هذا المجال.

✓ يوفر المصرف كل المعلومات والبيانات لمتعامليه من خلال الخدمات التي يقدمها. إصدار مجلة شهرية منذ سنة 2018 مجلة السلام للتعريف بالمصرف ومختلف نشاطات، منتجات وإنجازات المصرف على الأصعدة الاجتماعية التجارية المهنية، الإعلامية والتنظيمية، أي عبارة عن فضاء تواصلي يندرج ضمن إستراتيجية المصرف في الانفتاح على

جميع الأطراف ذات المصلحة ترسيخا لقيم المصرف التميز ، الالتزام التواصل" وذلك مع عامة الزملاء والمتعاملين وعامة المواطنين.

- ✓ الزيارة الميدانية للمتعاملين.

- ✓ أولى المصرف اهتماما كبيرا للمسؤولية الاجتماعية من خلال تفعيلها وتطوير مجالها والالتزام بالمشاركة في الأنشطة وبرامج الخدمة المجتمعية.

- ✓ يوجه المصرف صرف الأموال المجنية من الرقابة الشرعية في مصارف تخدم المجتمع ومنها: التعليم، الرعاية الصحية العمل الخيري للأيتام، نشر ثقافة المسؤولية الاجتماعية، دعم المشاريع الصغيرة، دعم العمل التطوعي، وكذا الجمعيات المتخصصة في تقديم يد المساعدة والعون لفئات من المجتمع جد حساسة كالمرأة الجزائرية وذوي الاحتياجات الخاصة بالتنسيق مع الجمعيات إضافة لنشر ثقافة الصيرفة والمالية الإسلامية في المجتمع.

- ✓ رعاية الملتقيات العلمية ترسيخا منه لقيم المواطنة والتكافل الاجتماعي.

- ✓ المشاركة في عدة نشاطات وتظاهرات علمية وثقافية.

يقوم المصرف بالإقدام التجاري الفعال عن طريق التغطية الإعلامية على الوسائل التقليدية المختلفة (راديو، جرائد تلفزيون...

- ✓ توسيع مصرف السلام الجزائر على الشبكات الاجتماعية (فيسبوك انستغرام تويتر ...).

ثالثا: الخدمات والمنتجات المالية

يطلق مصرف السلام الجزائر في كل مرة عدد من المنتجات الجديدة إضافة لتطوير القديمة منها.

إطلاق الخدمات الالكترونية تتمثل في:

خدمة ما قبل التوطين عنوان السلام مباشر السلام سمارت banking إصدار بطاقات الكترونية تتمثل في:

- ✓ بطاقة الدفع الآمنة، بطاقة التوفير "أمنيتي"، بطاقة السلام فيزا مسبقة الدفع بطاقة فيزا الذهبية.
- ✓ بطاقة فيزا بلاتنيوم.
- ✓ إطلاق منتجات تمويلية تتماشى مع فئات المجتمع المختلفة والمتعاملين.
- ✓ في كل مرة يقوم المصرف بتخفيف متطلبات التمويل.

خلاصة الفصل الثاني

بعد إجراء الدراسة التطبيقية (دراسة إستشرافية) لمصرف السلام الجزائر – خلال الفترة (2013-2019) وبالاعتماد على التقارير والقوائم المالية السنوية المتمثلة في ميزانيات سبع السنوات الأخيرة، إضافة للمجلات ومن خلال القيام بدراسة المعطيات وتحليلها أظهرت النتائج أن مصرف السلام الجزائر يقوم بانتهاج سياسات مختلفة سعيا منه لتحقيق الشمول الإقتصاي والمالي وتعزيزه حيث قام المصرف باستخدام واستحداث المنتجات المالية إضافة لسياسة التوسع التي يعمل عليها دائما، وذلك نظرا لتزايد المطالب بضرورة تبني سياسات واستراتيجيات لتعزيز الشمول المالي والمالي والاستفادة منه قدر الإمكان إلا أنه بالرغم من ذلك توجد العديد من المعيقات التي تحول دون ذلك.

الخاتمــة

الخاتمة

من خلال درستنا لهذا الموضوع الذي تنولنا فيه البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي مع دراسة لحالة مجموعة السلام المصرفية، توصلنا الى قدرة الشمول المالي في المساهمة في التنمية الاقتصاد وذلك بعد تعزيزه من طرف البنوك الإسلامية، وتكمن مساهمة في اشتراك جل فئات المجتمع من ا الاستفادة . الخدامات من المصرفية، بعث الأمان والطمأنينة لدى الافراد سبب عمل بكل شفافية، وفي ما مدى مساهمة البنوك الإسلامية في تعزيز الشمول المالي ؟

كان من الضروري التطرق للمفاهيم الأساسية حول المصارف الإسلامية والتي تعتبر أولى الركائز التي يقوم عليها الشمول المالي ، إضافة لدورها الهام في توفير مختلف الخدمات المالية التي يحتاجها ويطلبها الافراد، إضافة الى عملها بما يناسب مع الاحكام الشريعة الذين يخشون المعاملات الربوية.

ودراستنا لمجموعة السلام المصرفية والتي وجدنا أنها تتميز بدراجة عالية من الإفصاح المالي والشفافية، كما أن نشاط البنك وتعزيزه للشمول المالي واجتهاد الدائم المستمر منه في تطوير اليات وطرق جديدة لدعم الخدمات المالية، كاستخدام التكنلوجيا الحديثة والمتطورة، فتح فروع جديدة لتسهيل العمليات المصرفية على عملائها.

أولا : نتائج الدراسة

من خلال دراستنا للموضوع تم التوصل الى مجموعة من النتائج نذكر أهمها فيما يلي:

- ✓ البنوك الإسلامية تعتبر من المصارف الناشطة على مستوى الجهاز المصرفي ذلك كون نشاطها يختلف عن نشاطات البنوك الأخرى، فجل معاملاتها معاملات خالية من المعاملات الربوية.
- ✓ البنك الإسلامي من المؤسسات المالية التي يعتبرها المجتمع مشروع اجتماعي يهدف الى الرقي فهو يسعى لتنمية موارده وقدراته بشكل يعظم من المردود الاقتصادي والعائد الاجتماعي في الوقت ذاته.

✓ أصبح هناك تركيز كبير على الشمول خاصة في الدول العالم المتخلف ويمكننا ملاحظة هذا الاهتمام من خلال إدراج مصطلح الشمول المالي في جل التقارير الدورية للمؤسسات المالية الدولية.

✓ تستطيع السلطات العمومية تحقيق العديد من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية على تعزيز مستويات الشمول المالي .

ثانيا: مقترحات الدراسة

على ضوء النتائج السابقة المتوصل اليها في هذه الدراسة، فإنه يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

✓ تحفيز المالية الإسلامية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر يجب اعتماد استراتيجية وطنية وذلك بعد دراسة الإمكانات المتوفرة والتحديات المعوقات.

تركيز السلطات الإشرافية في الجزائر على تبني سياسات لزيادة مستويات المنافسة المصرفية، بحيث تكون هذه السياسات أحد الدعائم الأساسية المتضمنة في استراتيجيات الشمول المالي بهدف تحفيز مزودي الخدمات المالية على التوجه نحو مستويات أكبر لتنويع المنتجات المصرفية بكلفة مقبولة بما يساعد على زيادة مستويات الشمول المالي للأفراد والمشروعات.

✓ تعزيز الجهود المبذولة في الجزائر الهادفة إلى زيادة مستويات كفاءة القطاعات المصرفية والداعمة للشمول المالي والمنافسة المصرفية، ذلك بما يشمل تطوير أنظمة الدفع، والاستعلام الائتماني، والإقراض المضمون، وسجلات الأصول المنقولة، وتطوير نظم الإفلاس.

✓ اعتماد إستراتيجية وطنية لتعزيز الشمول المالي في الجزائر وذلك بعد دراسة الإمكانات المتوفرة والتحديات و المعوقات.

✓ ينبغي العمل على الاستمرار في عصرنة أنظمة الدفع، وهذا بما يتناسب مع التطور التكنولوجي الحاصل في الخدمات المصرفية.

✓ ضرورة الاهتمام بوضع إستراتيجية وطنية لنشر الثقافة المالية في أوساط كل فئات المجتمع من خلال التأكيد على ضرورة استخدام القنوات المصرفية لتعبئة مدخرات العائلات والحد قدر الإمكان من حجم السيولة المتداولة خارج الجهاز المصرفي.

- ✓ التوسع في تقديم الخدمات المالية الرقمية (Digital Financial Services) وكذلك الدفع : الهاتف المحمول، وذلك لتيسير الوصول إلى الخدمات المالية بتكلفة أقل وأكثر فعالية.
- ✓ إخضاع قنوات التمويل غير الرسمية لرقابة وإشراف المصارف المركزية.
- ✓ ضمان الحماية المالية للمستهلك عبر التوعية والتثقيف المالي من خلال اطلاعه على حقوقه وواجباته والمزايا والمخاطر المتعلقة بالمنتجات المالية بالإضافة إلى إبقاء العملاء على علم بكافة التحديثات والتغييرات التي تطرأ على المنتجات و الخدمات المالية.

قائمة المصادر والمراجع

1-المراجع باللغة العربية:

1. شبير محمد عثمان، المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي، الطبعة الرابعة، دار النفائس، عمان،2001.

2. البعلي عبد الحميد، أدوات الاستثمار في المصارف الإسلامية، الملتقى الإسلامي بعنوان تحديات العولمة للمصارف الإسلامية، تنظيم الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، عمان، 2001.

3. خطاب مختار، قدرة الجهاز المصرفي على تمويل النمو والتوسع في النظامين الرأسمالي والإسلامي، المجلة العربية للعلوم الإنسانية مجلة فصلية محكمة تصدر عن جامعة الكويت، 1990.

4. سابق سيد، فقه السنة، الطبعة الثانية، دار الفكر، بيروت، لبنان، 1988.

5. عمر ياسين محمود خضيرات، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 موقف الاقتصاد الإسلامي منها، مقال منشور على الأنترنت، جامعة البلقاء التطبيقية، الأردن.

6. شعبان محمد إسلام الرواري، بورصة الأوراق المالية من منظور إسلامي، ط1، دار الفكر، دمشق، سورية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، 2002.

7. خضيرات عمر، الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية الراهنة 2008 وموقف الاقتصاد الإسلامي منها، الملتقى الدولي، جامعة غرداية، 24/23 فيفري 2011.

8. محمود الوادي وإبراهيم خريس وحسين سمحان، دور الاقتصاد الإسلامي في الحد من الأزمات الاقتصادية، المؤتمر العلمي الدولي، 11/10 نوفمبر 2009، جامعة الزرقاء الخاصة.

9. سامر مظهر قنطقجي، صناعة التمويل في المصارف والمؤسسات المالية الإسلامية (ط1؛ حلب: سورية، شعاع للنشر والعلوم، 2010) .

10. أشرف محمد دوابه، الأزمة المالية العالمية رؤية إسلامية، ط1؛ القاهرة: مصر، دار السلام، 2009.

11. الغزالي، عبد الحميد 1990، الأرباح والفوائد المصرفية بين التحليل الاقتصادي والحكم الشرعي، الطبعة الأولى، مركز الاقتصاد الإسلامي المصرف الإسلامي الدولي للاستثمار والتنمية، البحرين.

12. علي محي الدين القرة داغي، مدى قدرة المنتجات المالية الإسلامية لمتطلبات السوق والتحديات المستقبلية أمام التطوير والابتكار دراسة فقهية اقتصادية"، بحث مقدم إلى المؤتمر العالمي الرابع لعلماء الشريعة في التمويل الإسلامي، كوالالمبور ماليزيا، أيام 18- 20 نوفمبر 2009.

13. هايل عبد المولى طشطوش، المشروعات الصغيرة ودورها في التنمية، الطبعة الأولى ، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

14. هيا جميل بشارات، التمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، الطبعة الأولى ، دار النفائس للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

15. نهلة أبو العز، أثر الشمول المالي على النمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة 2005 - 2018، المؤتمر العلمي الدولي الثاني لكلية الإدارة والاقتصاد ونظم المعلومات جامعة مصر للعلوم والتكنولوجيا، القاهرة، في الفترة من 24 - 25 مارس 2021.

16. ضيف فضيل البسير، واقع وتحديات الشمول المالي في الجزائر، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 1، المجلد 6، جامعة الجلفة - الجزائر، جوان 2020.

17. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد الأبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية، مارس 2016 .

18. حدة بوتينة، أبعاد الشمول المالي ودورها في تحقيق الميزة التنافسية، بحث استطلاعي لآراء عينة من عملاء المصارف التجارية الجزائرية مجلة دراسات محاسبية ومالية عدد خاص لوقائع المؤتمر الدولي تحت عنوان التنمية والابداع المحاسبي عامة أساسية للتنمية المستدامة، كانون الأول، 2019.

19. موسى سعداوي ومحمد بولعسل، دور صندوق الزكاة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر المؤتمر العلمي الدولي الثاني حول دور التمويل الإسلامي الغير ربحي (الزكاة والوقف) في تحقيق التنمية المستدامة، مخبر التنمية الاقتصادية والبشرية في الجزائر: جامعة سعد دحلب، البليدة، يومي 20-21 ماي 2013.

20. سمير عبد الله وآخرون، الشمول المالي في فلسطين، معهد أبحاث السياسة الإقتصادية الفلسطيني -"ماس"- القدس ورام الله – 2016.

21. أشرف عمر عبد القادر وآخرين، دور التقنية المحترفية في نشر الشمول المالي: دراسة حالة ولاية الجزيرة مجلة المصرفي، بنك السودان المركزى 2017 .

22. إيمان بوقرة، واقع وآفاق الاشتمال المالي في الأردن. مجلة دفاتر اقتصادية ، المجلد 10 (العدد 2)، 2018.

23. آسيا سعدان، نصيرة محاجية واقع الشمول المالي في المغرب العربي دراسة مقارنة (الجزائر، تونس والمغرب ، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية ، مجلد 10، العدد 3 سبتمبر 2018 السنة العاشرة جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة، الجزائر.

24. رامي يوسف عبيد، أثر الخدمات المالية الإسلامية على الشمول المالي في الدول العربية، أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية ، صندوق النقد العربي أبوظبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

25. سمير هربان ، واقع تطبيق صيغ التمويل الإسلامي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المصارف الإسلامية، مصرف السلام الجزائر نموذجا، مقال منشور ، مجلة الإقتصاد والتجارة ، 2022.

26. بن زكورة العونية ، التحول إلى الصيرفة الإسلامية في الجزائر– أفاق وتطلعات– مقال منشور ، المجلة المغاربية للإقتصاد والمناجمنت، 2020.

27. قويدري محمد، أساسيات صيغ التمويل الإسلامي المطبقة في الاقتصاد الإسلامي ، مقال منشور ، مجلة التراث ، 2018.

28. إدير سعاد ولفقيري عبد الله، واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر دراسة حالة بنك السلام الجزائري، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص قانون خاص شامل، جامعة عبد الرحمان ميرة .،2020/2019 .

29. سيف الإسلامي خميس عبد الخالق قفيشة ، واقع الشمول المالي في المصارف الإسلامية في فلسطين، ماجستير إدارة أعمال ، 2020.

2–المراجع باللغة الأجنبية :

30. The world Bank, Global Financial-Development financial inclusion, 2014.

31. "OECD/INFE, Financial Literacy and Inclusion: Results of OECD/INFE Survey Across Countries and by Gender, Financial Literacy & Education Russia Trust Fund, Paris, 2013.

3-المواقع الإلكترونية:

32. https://www.imf.org/external/pubs/ft/fandd

33. www.bank-of-Algeria.dz/pdf

34. https:/www.alssalamalgeria.com

قائمة الملاحق

الملحق رقم 01 :

المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2013

الوحدة: ألاف دج

الأصول	الإيضاح	2013	2012
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	10 029 677	10 567 060
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	60 395	56 676
5 سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	27 530 829	20 212 187
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	6 076	17 731
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	58 657	30 478
9 أصول أخرى	6.2	10 558	64 567
10 حسابات التسوية	7.2	146 874	83 424
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة			
13 الأصول الثابتة المادية	9.2	1 551 994	1 586 846
14 الأصول الثابتة غير المادية	10.2	145 689	153 554
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		**39 550 749**	**32 782 523**

الملحق رقم 02 :

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2015	2014
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	15 851 680	11 221 358
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	سلفيات و حقوق على الهيئات المالية	2.2	83 177	64 164
5	سلفيات و حقوق على الزبائن	3.2	21 268 340	22 548 034
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية- أصول	4.2	199 910	105574
8	الضرائب المؤجلة- أصول	5.2	14 804	46840
9	أصول أخرى	6.2	179 282	546 281
10	حسابات التسوية	7.2	182 070	160 095
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12	العقارات الموظفة			
13	الأصول الثابتة المادية	9.2	2 697 882	1 487 870
14	الأصول الثابتة غير المادية	10.2	88 062	118 873
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**40 575 207**	**36 309 089**

الملحق رقم 03 :

البيانات المالية

كما في 31 ديسمبر 2016

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2016	2015
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	18 923 368	15 851 680
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 حسابات لدى الهيئات المالية	2.2	210 776	83 177
5 تمويل الزبائن	3.2	29 377 096	21 268 340
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	12 754	199 910
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	53 056	14 804
9 أصول أخرى	6.2	946 118	179 282
10 حسابات التسوية	7.2	152 581	182 070
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	10 000	10 000
12 العقارات الموظفة	9.2	357 065	
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	3 000 787	2 697 882
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	60 318	88 062
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		53 103 919	40 575 207

الملحق رقم 04:

أعدت البيانات المالية بآلاف الدينار الجزائري حسب متطلبات الإفصاح الصادرة عن البنك المركزي

(1 دولار = 115.19 دج بتاريخ 2017/12/31)

الميزانية بآلاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2018	2017
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 980 262	34 846 456
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	حسابات جارية لدى الهيئات المالية	2.2	276 872	848 213
5	تمويل الزبائن	3.2	75 339 606	45 454 481
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية-أصول	4.2	31 254	26 386
8	الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	123 897	61 730
9	أصول أخرى	6.2	1 185 225	335 675
10	حسابات التسوية	7.2	394 440	262 280
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	739 902	576 558
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	3 939 365	3 315 923
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	86 236	35 627
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**110 109 059**	**85 775 329**

الملحق رقم 05 :

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

	الأصول	الايضاح	2019	2018
1	الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	27 584 242	27 980 262
2	أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3	أصول مالية جاهزة للبيع			
4	تمويل الهيئات المالية	2.2	515 459	276 872
5	تمويل الزبائن	3.2	95 582 580	75 339 606
6	أصول مالية مملوكة إلى غاية الاستحقاق			
7	الضرائب الجارية، أصول	4.2	40 968	31 254
8	الضرائب المؤجلة، أصول	5.2	76 542	123 897
9	أصول أخرى	6.2	1 008 461	1 185 225
10	حسابات التسوية	7.2	512 999	394 440
11	المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12	العقارات الموظفة	9.2	714 078	739 902
13	الأصول الثابتة المادية	10.2	4 747 742	3 939 365
14	الأصول الثابتة غير المادية	11.2	223 896	86 236
15	فارق الحيازة			
	مجموع الأصول		**131 018 967**	**110 109 059**

الملحق رقم 06 :

البيانات المالية 2020

الميزانية بالاف الدينار الجزائري

الأصول	الإيضاح	2020	2019
1 الصندوق، البنك المركزي، الخزينة العمومية، مركز الصكوك البريدية	1.2	53 600 804	27 584 242
2 أصول مالية مملوكة لغرض التعامل			
3 أصول مالية جاهزة للبيع			
4 تمويل الهيئات المالية	2.2	259 466	515 459
5 تمويل الزبائن	3.2	101 771 998	95 582 580
6 أصول مالية مملوكة إلى غاية الإستحقاق			
7 الضرائب الجارية-أصول	4.2	202 282	40 968
8 الضرائب المؤجلة-أصول	5.2	92 713	76 542
9 أصول أخرى	6.2	19 932	1 008 461
10 حسابات التسوية	7.2	533 823	512 999
11 المساهمات في الفروع، المؤسسات المشتركة أو الكيانات المشاركة	8.2	12 000	12 000
12 العقارات الموظّفة	9.2	1 069 994	714 078
13 الأصول الثابتة المادية	10.2	4 787 914	4 747 742
14 الأصول الثابتة غير المادية	11.2	274 850	223 896
15 فارق الحيازة			
مجموع الأصول		162 625 776	131 018 967